

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/90
21 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السكان الأصليين

حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين،

السيد رودولفو ستافنهاغن، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٦٥/٢٠٠٢*

* وفقاً للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ باء، تأخر تقديم هذه الوثيقة لتشمل أكبر قدر

ممكن من المعلومات المستكملة.

خلاصة

قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين منذ إعداده للتقرير السنوي الأول المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان ببعثتين قطريتين رسميتين إلى كل من غواتيمالا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) والفلبين (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) لمعاينة وضع حقوق الإنسان للسكان الأصليين. ويمكن الاطلاع على تقريرَي البعثتين في الوثيقتين E/CN.4/2003/90/Add.2 و E/CN.4/2003/90/Add.3. وقد زار أيضاً مجتمعات أصلية في بوتسوانا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) والمكسيك (نيسان/أبريل ٢٠٠٢) واليابان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢).

وكما أشار المقرر الخاص في التقرير الذي رفعه إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2002/97)، فإن الموضوع الذي يركز عليه هذا التقرير هو ما يترتب على المشاريع الإنمائية الكبيرة الحجم أو الرئيسية من آثار على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية، وهو موضوع أشار إليه مراراً ممثلون للسكان الأصليين في إطار الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والمنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، لكونه يكتسي أهمية بالغة من أجل تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان. ويُقصد بـ "المشاريع الإنمائية الرئيسية" عمليات استثمار رأس المال العام و/أو الخاص، الوطني أو الدولي بغية إنشاء البنية التحتية المادية لمنطقة ما أو تحسينها، أو تحويل الأنشطة الإنتاجية، مما يترتب عليه تغيير في استغلال الأرض وحقوق ملكيتها على الأجل الطويل أو الاستغلال الواسع النطاق للموارد الطبيعية، بما فيها الموارد الجوفية، أو بناء مراكز حضرية ومنشآت للصناعات التحويلية و/أو التعدين أو منشآت منجمية، أو مشاريع التنمية السياحية أو الموانئ أو القواعد العسكرية وما شابه ذلك.

وحيثما أُجريت عمليات التنمية تلك في مناطق تقطنها شعوب أصلية، فمن المرجح أن تشهد مجتمعاتها المحلية تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة لا تفهمها جيداً السلطات المكلفة بها، في كثير من الأحيان، ولا تأخذها في الحسبان إلا نادراً. وسوف تؤثر المشاريع الإنمائية الكبرى لا محالة في أوضاع الشعوب الأصلية المعيشية. فأحياناً تكون الآثار مفيدة، وفي كثير من الأحيان تكون مدمرة، لكنها لا تكون تافهة أبداً. ويقال إن الشعوب الأصلية تتفاوت في تحمل تكاليف الصناعات المستخدمة والمستغلة للموارد بكثافة وتكاليف السدود الكبيرة وغيرها من مشاريع البنية التحتية، وقطع الأشجار والمزارع، والتنقيب الأحياي، والصيد والزراعة الصناعيين، وأيضاً السياحة البيئية ومشاريع حفظ الطبيعة المفروضة.

ولا يوجد نشاط أفضل لتجسيد هذا الوضع من تشييد سدود متعددة الأغراض تؤثر في مناطق السكان الأصليين. ويركز هذا التقرير على هذه القضية ويقدم معلومات عما يحدثه بناء السدود من آثار على الشعوب الأصلية في شيلي والفلبين وكوستاريكا وكولومبيا والهند، من بين بلدان أخرى. ويقدم معلومات أيضاً عما تحدثه أنواع أخرى من الأنشطة الإنمائية الرئيسية من آثار على حقوق الشعوب الأصلية، مثل "خطة بوييلا بنما" في أمريكا الوسطى. وتتعلق أهم الآثار الناجمة عن تلك المشاريع على الشعوب الأصلية من حيث حقوق الإنسان

بفقدان هذه الشعوب لأقاليمها وأراضيها التقليدية، والإجلاء، والهجرة، واحتمال إعادة التوطين، ونضوب الموارد الضرورية للحفاظ على النفس والثقافة، وتدمير البيئة التقليدية وتلويثها، والتفكك الاجتماعي والمجتمعي، والآثار السلبية الطويلة الأجل على الصحة والغذاء، وكذا المضايقات والعنف في بعض الحالات.

ويجب اعتبار حقوق الإنسان للشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية بأنها ذات أولوية قصوى عندما تقام المشاريع الإنمائية في مناطق الشعوب الأصلية. وينبغي للحكومات أن تعتبر حقوق الإنسان للشعوب الأصلية عاملاً حاسماً لدى نظرها في أهداف أي مشروع إنمائي في تلك المناطق وتكاليفه ومنافعه، ولا سيما عندما يزعم توظيف استثمارات خاصة أو عامة رئيسية. ويجب مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطويلة الأجل المحتملة للمشاريع الإنمائية الرئيسية على معيشة المجتمعات المحلية الأصلية وهويتها وتنظيمها الاجتماعي ورفاهها عند تقييم النتائج المتوقعة لتلك المشاريع، ويجب رصدها عن كثب وباستمرار. وتتضمن تلك الآثار الوضع الصحي والغذائي، والهجرة وإعادة التوطين، والتغيرات في الأنشطة الاقتصادية، ومستويات المعيشة، وكذا التحولات الثقافية والظروف الاجتماعية النفسية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال.

ويوصي المقرر الخاص الحكومات والشركات التجارية بالعمل على نحو وثيق مع الشعوب الأصلية ومنظماتها سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن الاستراتيجيات والمشاريع الإنمائية، وإنشاء آليات مؤسسية لمعالجة هذه القضايا. وينبغي لمنظمات الشعوب الأصلية أن تحاول تقديم وجهات نظرها علناً بشأن العمليات الإنمائية الرئيسية في مرحلة مبكرة وتكون مستعدة للعمل مع الحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والشركات الخاصة لإيجاد الحلول المناسبة للقضايا المتنازع عليها. ويحث المقرر الخاص المنظمات غير الحكومية على دعم تلك الجهود، ولا سيما ما يتعلق منها بإمكانية إعداد استراتيجيات ومشاريع إنمائية بديلة وتعزيزها في إطار نهج يركز على حقوق الإنسان.

وينبغي في كل الأحوال النظر في القضايا المثيرة للخلافات بين الشعوب الأصلية والحكومات والشركات التجارية التي تطرأ لدى تنفيذ المشاريع الإنمائية الرئيسية في إطار الحكم الديمقراطي والمناقشات والمفاوضات الصريحة، ولا ينبغي أبداً التعامل معها في المقام الأول بصفتها مشكلة تتعلق بالأمن الوطني أو القانون أو النظام لأن ذلك يفضي إلى تدخل الجيش أو الشرطة اللذين قد ينتهكان حقوق الإنسان للمجتمعات المحلية الأصلية. وينبغي أن تكون المنظمات الدولية مثل المصارف الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة دائماً على أهبة الاستعداد لدعم الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية بجعل حقوق الإنسان مرتكز التعاون الإنمائي الذي ينطوي على مشاريع إنمائية رئيسية في مناطق الشعوب الأصلية.

وتوجز الإضافة ١ المرفقة بهذا التقرير البلاغات بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية التي تلقاها المقرر الخاص وعالجها أثناء الفترة التي بدأت منذ الدورة الثامنة والخمسين للجنة.

مقدمة

- ١- أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص في قرارها ٥٧/٢٠٠١.
- ٢- وقدم السيد رودولفو ستافنهاغن، المقرر الخاص، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تقريره السنوي الأول إلى اللجنة (E/CN.4/2002/97 و Add.1)، وأشار فيه إلى طائفة من أنشطته المقبلة. ويسره اليوم تقديم تقريره السنوي الثاني إلى اللجنة طبقاً لقرارها ٦٥/٢٠٠٢.
- ٣- وأثناء الفترة التي بدأت منذ إتمام التقرير الأول، استمر المقرر الخاص في جمع المعلومات عن وضع حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومتابعة التطورات في منظومة الأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمرات وحلقات البحث الدولية والوطنية وعمليات التقييم والحلقات التدريبية وما شابه ذلك مما يعالج مباشرة القضايا المتصلة بولايته، وأجرى بحثاً بخصوص البعض من بعض أهم القضايا التي تؤثر على الشعوب الأصلية والتي شرحها في تقريره الأول (E/CN.4/2002/97، الفقرة ١١٣). وقد قام أيضاً ببعثتين قطريتين رسميتين إلى غواتيمالا (٢-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) والفلبين (٢-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢). ويرد على التوالي تقريراً البعثتين القطريتين في الوثيقتين E/CN.4/2003/90/Add.2 و E/CN.4/2003/90/Add.3. فضلاً عن ذلك، زار بلداناً أخرى لمعينة وضع الشعوب الأصلية بالاقتران مع أنشطة أخرى، ومن تلك البلدان بوتسوانا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) والمكسيك (نيسان/أبريل ٢٠٠٢) واليابان (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢).
- ٤- وحضر المقرر الخاص الدورة الأولى للمنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين (نيويورك، أيار/مايو ٢٠٠٢) والدورة العشرين للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين (جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٢). وشارك أيضاً في بعض الأنشطة وحاضر في مؤسسات جامعية حول جوانب مختلفة من ولايته. والأهم من ذلك أنه أقام علاقات مع العديد من منظمات السكان الأصليين ومنظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، زودته بمعلومات ووثائق لا تقدر بثمن. ويعرب عن امتنانه خاصة إلى الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات البحوث والأفراد المعنيين الذين استجابوا لطلب تزويده بالمعلومات وردّوا على الاستبيانات بشأن مواضيع محددة أرسلت بعد دورة اللجنة التي انعقدت السنة الماضية.
- ٥- وسيركز هذا التقرير من حيث المواضيع التي يطرقها على قضية رئيسية تتسم بأهمية خاصة لدى الشعوب الأصلية، ألا وهي ما يترتب على المشاريع الإنمائية الكبيرة الحجم أو الرئيسية من آثار على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية. ويجب التذكير بأن بيانات عدة أدلى بها ممثلون للسكان الأصليين طوال سنوات أمام دورات الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين تشير إلى مضاعفات تلك المشاريع على حقوق الإنسان. وهناك العديد من البحوث الجامعية والدراسات والتقييمات الميدانية التي أجرتها مؤسسات دولية،

كما أن الكتابات المتخصصة عن الموضوع آخذة في الازدياد. فأثناء الدورة الأولى للمنتدى الدائم، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع البنك الدولي، ندوة نقاش عن هذا الموضوع. وقد جمعت وكالات أخرى متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصارف الإنمائية الإقليمية معلومات ذات صلة بالموضوع. وفي بعض البلدان، أجريت دراسات للأثر في الأمد الطويل وقدمت معلومات مفيدة عن التغيرات على مر الزمن.

أولاً - أثر المشاريع الإنمائية الكبرى أو الرئيسية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمجتمعات المحلية الأصلية

٦- يُقصد بـ "المشاريع الإنمائية الرئيسية" عمليات استثمار رأس المال العام و/أو الخاص، الوطني أو الدولي، بغية إنشاء البنية التحتية المادية لمنطقة معينة أو تحسينها، أو تحويل الأنشطة الإنتاجية، مما يترتب عليه تغيير في استغلال الأرض وحقوق ملكيتها، على الأجل الطويل، أو الاستغلال الواسع النطاق للموارد الطبيعية، بما فيها الموارد الجوفية، أو بناء مراكز حضرية ومنشآت للصناعات التحويلية و/أو التعدين أو مصانع الطاقة أو المنشآت المنجمية أو مصانع التكرير، أو مشاريع التنمية السياحية، أو الموانئ أو القواعد العسكرية وما شابه ذلك. وقد يتغير الغرض من هذه المشاريع من زيادة النمو الاقتصادي إلى الوقاية من الفيضانات، وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها من موارد الطاقة، وتحسين شبكات النقل، وتطوير الصادرات للحصول على العملة الأجنبية، وإنشاء مستوطنات جديدة، وضمان الأمن الوطني، وإيجاد فرص للعمل والدخل للسكان المحليين.

٧- وتعيش الشعوب الأصلية أساساً في بيئات ريفية. وقد استطاعت الحفاظ على أنماط عيشها الجماعية وثقافتها التقليدية في المناطق التي تعيش فيها والتي تجنبت الاضطرابات الكبيرة الناجمة عن التحولات الاقتصادية والبيئية السريعة. لكن هذا الوضع تغير بسرعة طوال العقود القليلة المنقضية لأن الحكومات الوطنية وكبريات الشركات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وجهت اهتمامها إلى ما يسمى المناطق المتخلفة بغية استخراج الموارد الطبيعية وإقامة المزارع والمصانع واستحداث الأنشطة السياحية والموانئ ومراكز الاتصال أو المراكز الحضرية، وإقامة شبكات النقل والسدود متعددة الأغراض والقواعد العسكرية أو مستودعات النفايات السامة. ومضى تمت تلك العمليات الإنمائية في مناطق تقطنها الشعوب الأصلية، يُرجح أن تشهد جماعاتها تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة لا تفهمها جيداً السلطات المكلفة بتنمية المشاريع ولا تأخذها في الحسبان إلا نادراً. ولا جرم أن المشاريع الإنمائية الكبرى سوف تؤثر في الأحوال المعيشية للشعوب الأصلية. فأحياناً تكون الآثار مفيدة، وفي كثير من الأحيان تكون مدمرة، لكنها لا تكون تافهة أبداً.

٨- وعادة ما لا يراعي إلا عدد قليل من الحكومات حقوق الشعوب الأصلية ومصالحها عند وضع خطط المشاريع الإنمائية الرئيسية. وكلما نضجت المشاريع، التي قد تستغرق سنوات عدة بحسب خصائصها، أخذت شواغل الشعوب الأصلية، التي لا تستشار في المسألة إلا نادراً، منزلة ضئيلة في إطار "مصلحة وطنية" عليا، أو أهداف تجارية تحركها السوق ترمي إلى استحداث أنشطة اقتصادية جديدة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاجية والأرباح. ولفترة طويلة، بدا أن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تشارك في تخطيط تلك المشاريع وتنفيذها تسير على هذا النهج. ومن ثم، فإن الشواغل الاجتماعية والبيئية التي أعرب عنها كثير من الناس، بمن فيهم أفراد المجتمعات المحلية الأصلية، لم تُؤل ما تستحقه من اهتمام.

٩- وهذا الوضع أخذ في التغير، ذلك أن الوكالات المتعددة الأطراف والحكومات الوطنية وأوساط الأعمال بدأت تهتم مجدداً بشواغل الشعوب الأصلية. فعلى الصعيد الدولي، تنص الاتفاقية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية على ما يلي:

"المادة ٧

"١- تتمتع الشعوب المعنية بحق تقرير أولوياتها الخاصة في عملية التنمية لأنها تؤثر على حياتها، ومعتقداتها ونظمها ورفاهها الروحي، وعلى الأراضي التي تشغلها أو تنتفع بها بطريقة أخرى، وبحق التحكم، قدر المستطاع، في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولها أن تشارك، فضلاً عن ذلك، في صياغة وتنفيذ وتقييم خطط وبرامج التنمية الوطنية والإقليمية التي يمكن أن تؤثر عليها بصورة مباشرة. ..."

"٣- تكفل الحكومات إجراء دراسات، عند الاقتضاء وبالتعاون مع الشعوب المعنية، لتقييم ما يمكن أن تحدثه أنشطة التنمية المخططة من أثر اجتماعي وروحي وثقافي وبيئي عليها. وتعتبر نتائج هذه الدراسات بمثابة معايير أساسية لتنفيذ هذه الأنشطة.

"٤- تتخذ الحكومات تدابير، بالتعاون مع الشعوب المعنية، لحماية وصون بيئة الأقاليم التي تسكنها هذه الشعوب".

١٠- وقد أكدت مؤتمرات دولية عدة تلك الحقوق بشكل أو بآخر، ولا سيما في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو (١٩٩٢) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ (٢٠٠٢). والبنك الدولي في طريقه إلى اعتماد سياسة عملية جديدة تركز الحاجة إلى إشراك السكان الأصليين في المشاريع الإنمائية التي قد

تؤثر عليهم، كما وضع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مبادئ توجيهية مشاهة تخص أنشطته. كما اعتمدت دول عدة تشريعات نسجت على نفس المنوال.

١١ - ولم يشعر أحد بالقلق إزاء تلك القضايا المهمة أكثر من الشعوب الأصلية. وبمحت دراسة أجريت مؤخراً "تفاوت درجات معاناة الشعوب الأصلية من آثار البرامج الإنمائية بسبب عدم الاعتراف كلياً بما لهم من حقوق إنسان ونتيجة استمرار تمهيشهم في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها"^(١). فضلاً عن ذلك، تُحاج الشعوب الأصلية بأنه مع تزايد الضغوط على موارد الأرض، فإنها تتفاوت في تحمل تكاليف الصناعات والأنشطة الكثيفة الاستخدام والاستغلال للموارد مثل التعدين، واستخراج النفط والغاز وتشبيد السدود الكبيرة وغيرها من مشاريع البنية التحتية، وقطع الأشجار والمزارع، والتنقيب الأحيائي، والصيد والزراعة الصناعيين، بالإضافة إلى السياحة البيئية ومشاريع حفظ البيئة المفروضة^(٢). وفيما يخص تحديداً مسألة بناء السدود الكبيرة، ترى اللجنة العالمية المعنية بالسدود أنه:

"كانت للسدود الكبيرة آثار وخيمة على حياة الشعوب الأصلية والقبلية ومعيشتها وثقافتها ووجودها الروحي. ونظراً للإهمال وضعف القدرة على ضمان العدالة بسبب أوجه الإجحاف الهيكلية والتنافر الثقافي والتمييز والتهميش الاقتصادي والسياسي، فإن الشعوب الأصلية والقبلية قد تفاوتت في معاناتها من الآثار السلبية التي تتسبب فيها السدود الكبيرة، في حين استُبعدت في أغلب الأحيان من تقاسم منافعها"^(٣).

١٢ - ولما كان العديد من تلك المشاريع يقع على أراضي أجداد الشعوب الأصلية، فلا عجب أن تثير قضية الحق في الأرض والحق في الموافقة المسبقة على استعمالها والحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ تلك المشاريع، والحق في المشاركة في المنافع المحتملة، وفوق كل ذلك، حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها. ففي أثناء الدورة العشرين للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، ذكر كل ممثلي السكان الأصليين تقريباً "... أن حق شعوبهم في تقرير المصير شرط مسبق لإعمال سائر حقوق الإنسان، ويجب اعتباره دعامة أساسية لحكمها الذاتي الذي تستطيع بواسطته المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات في السياسات التي تؤثر فيها مباشرة. ومن ثم فقد أكدوا مجدداً العلاقة الضمنية التي تربط الحق في تقرير المصير بشئى قضايا حقوق الإنسان للسكان الأصليين الأخرى مثل الحق في الأرض وفي الموارد الطبيعية، والحفاظ على هويتها الثقافية، والحق في اللغة وفي التعليم"^(٤).

١٣ - ويظل الحق في إعطاء الشعوب الأصلية موافقتها الحرة والمستنيرة والمسبقة يحظى لديها باهتمام بالغ لأن عدداً لا يحصى من القرارات المتعلقة بالمشاريع الإنمائية الكبرى في أراضي السكان الأصليين لا تتقيد بهذا الشرط المحدد بوضوح في المادة ٦ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ التي تنص على أن الحكومات تقوم بما يلي:

"(أ) استشارة الشعوب المعنية، عن طريق إجراءات ملائمة، وخاصة عن طريق الهيئات التي تمثلها، كلما جرى النظر في اتخاذ تدابير تشريعية أو إدارية يمكن أن تؤثر عليها بصورة مباشرة؛

"(ب) تهيئة الوسائل التي يمكن بها لهذه الشعوب أن تشارك بحرية، وبنفس درجة مشاركة القطاعات السكانية الأخرى على الأقل، وعلى جميع مستويات صنع القرارات، في الهيئات المنتخبة والأجهزة الإدارية وغيرها من الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسات والبرامج التي تم هذه الشعوب...".

١٤- وبالمثل، تنص المادة ٣٠ من مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية أيضاً على أن من واجب الدول الحصول على موافقة حرة ومستنيرة من الشعوب الأصلية قبل إقرار أي مشروع يؤثر على أراضيها وأقاليمها ومواردها الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بتنمية أو استخدام أو استغلال الموارد المعدنية أو المائية أو الموارد الأخرى^(٥). ويتضمن إعلان البلدان الأمريكية بشأن حقوق الشعوب الأصلية المقترح (المادة ٢١ [٢]) حكماً مشابهاً. وجرى التأكيد على أهمية مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، أيضاً، في التوصية التي قدمتها حلقة العمل بشأن الشعوب الأصلية وشركات القطاع الخاص العاملة في مجالات الموارد الطبيعية والطاقة والتعدين، وحقوق الإنسان (جنيف، ٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)^(٦).

١٥- وفي بعض الدول، نحت التشريعات هذا المنحى. فقانون حقوق السكان الأصليين في الأرض (الإقليم الشمالي) لعام ١٩٧٦ (المعدل في عام ١٩٨٧) في أستراليا لا يعترف بحق السكان الأصليين في امتلاك الأرض فحسب، بل ينص في الواقع على حق النقص بشأن أعمال التعدين لمدة خمس سنوات. وفضلاً عن ذلك، يجوز لمجلس معني بالأراضي يتمتع بولاية تمثيل مصالح مالكي الأراضي من السكان الأصليين ألا يوافق على منح رخصة باستغلال مناجم أو تشييد طريق ما لم يستوعب مالكو الأرض التقليديون، بصفتهم مجموعة، طبيعة مشروع التعدين أو تشييد الطريق والغرض منه ويوافقون عليه^(٧).

١٦- ويعترف قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٧ في الفلبين بحق الشعوب الأصلية في أملاك الأجداد والحق في حيازة الأراضي التقليدية. ويقتضي القانون الفلبيني من الباعث العقاري أو الشركة الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من الشعوب الأصلية بخصوص بعض الأنشطة، مثل (أ) التنقيب عن الموارد الطبيعية وتطويرها واستغلالها؛ (ب) بحوث التنقيب الأحيائي؛ (ج) ترحيل السكان وإعادة توزيعهم؛ (د) الحفريات الأثرية؛ (هـ) إدارة الغابات على أساس مجتمعي؛ (و) دخول الجيش^(٨).

١٧- وفي القرار T-652-98 المتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الموروثة للشعوب الأصلية، دفعت المحكمة الدستورية في كولومبيا بأن "... الشعوب الأصلية لها حقوق أساسية. ومتى لم تكفل الدولة حقها في الكفاف (البقاء)، فإن هذه الجماعات لن تقوى على تجسيد حقها في السلامة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

المنصوص عليه في الدستور"^(٩). وتعترف المادة ٢ من دستور المكسيك (المعدل في عام ٢٠٠١) بحقوق المجتمعات المحلية الأصلية في الأرض لكنه يخضعها لحقوق "الأطراف الأخرى"، وهذا قيد قانوني تعتبره منظمات السكان الأصليين ويعتبره فقهاء القانون بالأحرى بمثابة خطوة إلى الوراء في مسار الاعتراف بالحقوق الجماعية للمجتمعات المحلية الأصلية.

١٨- وبالفعل، يلاحظ المقرر الخاص أن العديد من الحقوق القانونية للشعوب الأصلية لا تنفذ عملياً، سواء في المحاكم بواسطة الحكم النهائي الذي يصدره القضاء، أو نتيجة قوانين تشريعية جديدة تضعف أو تخفض في الواقع الحقوق التي شرعت سابقاً. وقد أعرب المشاركون من السكان الأصليين في الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين عن هذا القلق^(١٠). وفي ما يتعلق بهذا التراجع في حالة أستراليا، أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بإنعام النظر في أي تشريع مقترح آخر من تشريعات الولايات والأقاليم لضمان ألا يتزايد تقليص حقوق الشعوب الأصلية^(١١).

١٩- وفي محافل عدّة للأمم المتحدة، وغيرها من المحافل، أشارت منظمات الشعوب الأصلية إلى قلقها إزاء ما تحدثه المشاريع الإنمائية الرئيسية من آثار سلبية على بيئتها وسبل وأمن عيشها وبقائها. ومن القضايا المتكررة معاناة المجتمعات المحلية الأصلية من فقدان الأراضي والأقاليم. وقد أضحى عدم التحكم في مواردها الطبيعية يثير قلقاً متزايداً. وفي أحيان كثيرة جداً، تنطوي هذه المشاريع على عمليات ترحيل وإعادة توطين غير طوعية للمجتمعات المحلية الأصلية بسبب بناء سدّ أو مطار أو إنشاء محتجزات للصيد أو منتجع سياحي أو عملية تعدينية أو حط أنابيب أو طرق رئيسية سريعة إلخ... ونتيجة لذلك، فإن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتزايد باستمرار، مما يدفع الشعوب الأصلية إلى إطلاق حملات كبيرة للاحتجاج أو المقاومة بغية توجيه انتباه الجمهور إلى محتتها، فضلاً عن اللجوء إلى النظام القضائي أو الاستئناف بغرض الحصول على انتصاف إداري، وكذا ممارسة الضغط السياسي.

٢٠- هذا، واستعراض بعض الشكاوى المقدمة بخصوص انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية بشأن أنشطة تخطيط بتخطيط أو تنفيذ مشاريع إنمائية رئيسية من أنواع شتى يوجه الانتباه إلى جملة من جهات الوصل في جميع أنحاء العالم. فقد أصدرت المحكمة العليا في أستراليا في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ حكماً تاريخياً رفض حقوق ملكية السكان الأصليين لأي موارد معدنية أو نفطية في دعوى الحق الأصيل في الملكية في قضية ميريبونونغ - غاجيروونغ التي رفعت لأول مرة في عام ١٩٩٤. فقد رأى معظم أعضاء المحكمة أن حقوق السكان الأصليين في الملكية لا تنطبق على عقود إيجار منجم أرغایل للماس أو مشروع نهر أورد للري في غربي أستراليا^(١٢). ودفع أفراد شعب مابوتشي في شيلي بأنهم مهددون بالزوال كشعب وكثافة بسبب الشركات عبر الوطنية العاملة في الحراجة^(١٣). وأبلغ أفراد مجتمع محلي أصلي في كينيا الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين بأن

"تدمير ثقافتنا وأرضنا، اليوم، لا يزال مستمراً باسم المشاريع الإنمائية مثل التعدين وقطع الأشجار والتنقيب عن النفط وخصخصة أراضينا والسياحة"^(١٤). وأمة كيكابو في أو كلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية تناضل اليوم في سبيل الحفاظ على وجودها وسلامة مواردها من الأراضي والمياه بسبب وشك شق طريق رئيسية كبرى تربط بين كندا والمكسيك. وتُقل أنه يجري في إكوادور الاضطلاع بأنشطة ينجم عنها تفكيك الهياكل الثقافية والسياسية التقليدية للمجتمعات المحلية الأصلية في الوقت الذي تُيسر فيه اندماج الاقتصاد النفطي وانصهاره في البلد^(١٥). وفي اليابان، أدى بناء سد لتوليد الطاقة الكهرومائية في نيبوتاني، وهي أرض يقدها شعب الإينو، إلى تدمير الزراعة التقليدية وغمر مواقع طقوسها المقدسة بالمياه. كما تفككت الروابط التي تجمع بين المسنين والشباب لأن الفقر اضطر الأسر إلى بيع أراضيها إلى الحكومة، مما أفضى إلى إيجاد الشقاق داخل الجماعة^(١٦).

٢١ - وأفيد وجود قضايا خطيرة تتعلق بعدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية وعدم احترامها في سورينام. فالشعوب الأصلية والقبلية (الماروننس)، التي يبلغ تعدادها نحو ٧٥ ٠٠٠ شخص أو زهاء ١٤ في المائة من عدد السكان الإجمالي، تقطن مناطق غابات في "الداخل" وتعاني شتى أشكال التمييز في المجتمع الوطني. ويعترف تقرير الحكومة المقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بهذه الشعوب بصفتها أصحاب المصلحة في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في أراضيها الموروثة، لكنه يسلم "بالحاجة إلى تحسين" مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات بشأن تلك القضايا. والقانون ينص على أن الدولة تملك الأراضي التي تقيم فيها تلك الشعوب وتمتلك حق إصدار سندات ملكية الأرض للمالكين من القطاع الخاص. هذا، ولا يُعترف في القانون بأراضي الشعوب الأصلية والقبلية وأقاليمها ومواردها. فقد تأثرت مختلف المجتمعات المحلية الأصلية والماروننس بأنشطة التعدين (الذهب والبوكسيت) وقطع الأشجار التي تقوم بها الشركات الوطنية والأجنبية دون موافقتها المسبقة أو مشاركتها. ونجم عن ذلك أن العديد من القرى اضطرت إلى الرحيل غير راضية واضطرت بيئاتها، مما أفضى إلى تفكك اقتصاد الكفاف الموروث الذي سارت عليه ونظام صحتها وتنظيمها الاجتماعي وثقافتها. وعلى الرغم من الالتماسات التي وجهت إلى الحكومة وإلى نظام البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان (اللجنة والمحكمة)، فإن المجتمعات المحلية الأصلية ومجموعات الماروننس لم تتلق الحماية التي تطالب بها^(١٧).

٢٢ - وقيل إن سد باكون في ماليزيا تسبب في تشريد بين ٥ ٠٠٠ و ٨ ٠٠٠ شخص من السكان الأصليين من ١٥ مجتمعا محلياً بسبب إزالة ٨٠ ٠٠٠ هكتار من غابات المناطق المطيرة^(١٨). وتعاني الشعوب الأصلية في مانيبور بالهند، فيما نُقل، من مصير مشابه بسبب بناء ٢٥ سداً كهرومائياً^(١٩). وقيل إن آلاف الأسر من شعب سانثال أديفاسي في مقاطعة جارخند بالهند سُردت نتيجة استخراج المعادن دون أن تحصل على تعويض مناسب أو تنعم بأمن اقتصادي ملائم^(٢٠). وفي تايلند، أفيد أن العديد من المجتمعات المحلية التي تسكن المرتفعات، بما فيها شعب كارن، رُحلت من المنتزهات الوطنية بغير رضاها^(٢١)، في حين أن عمليات التنمية السياحية في هاواي تمخضت عن تشريد السكان الأصليين وعن تزايد الفقر^(٢٢). وأعرب ممثلو السكان الأصليين الآسيويون إلى الفريق العامل

المعني بالسكان الأصليين عن أن "... النزاعات والأنشطة الإنمائية أسفرت عن تشرذ داخلي وخارجي واسع النطاق، كما خلّف تنفيذ مشاريع إنمائية غير ملائمة وبدون استشارة السكان آثاراً خطيرة على أطفال السكان الأصليين وشبابهم"^(٢٣).

٢٣- ولم تُستثن الشعوب الأصلية الأفريقية من عملية التشريد من أراضي الأجداد. فقد اضطرت إقامة متنزهات وطنية أو محتجزات الصيد الناس إلى هجر أراضيهم. فقد ذكر شعب بوران في كينيا على سبيل المثال أنه تم ضم أربع محتجزات أنشئت في إزيولولو، مما أثر على مناطق مهمة للرعي والري كان يستخدمها الرعاة. كما أفاد شعب كيبو الأصلي في كينيا أيضاً أنه أرغم على مغادرة أرضه دون تلقي تعويض بسبب نشاط منجمي هناك^(٢٤). وعلى الرغم من الاستئناف القضائي لدى محكمة البلد العليا (الذي رُفض لأسباب تقنية) والقلق الدولي، فإن الماء قد قُطع عن شعب باساروا في بوتسوانا ولم يكن أمام هذا الشعب خيار سوى مغادرة أراضي الصيد التي ورثها عن أجداده في محتجز الصيد لوسط كالاهاري ليقم في مستوطنات ريفية بغية فسح المجال أمام الأنشطة الإنمائية التي ترعاها الحكومة في المنطقة^(٢٥).

٢٤- إن عمليات الإخلاء أو التشريد غير الطوعي سمة مشتركة تنجم عن المشاريع الإنمائية الرئيسية. وقد خلصت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن عمليات الإخلاء القسري لا تتوافق مبدئياً مع الشروط المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعرّف عبارة "حالات الإخلاء القسري" بأنها نقل الأفراد والأسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت ورغمماً عن إرادتهم، من البيوت و/أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة الحماية القانونية المناسبة أو غيرها من أنواع الحماية أو فتح مجال الحصول عليها. وفي أحيان كثيرة، تتم حالات الإخلاء القسري باسم التنمية^(٢٦).

٢٥- والنزاعات بشأن المشاريع الإنمائية المتعلقة بأراضي الشعوب الأصلية تُفضي إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. فإرغام الشعوب الأصلية على إخلاء أراضيها التقليدية قد يفضي مثلاً إلى انتهاكات لحقوقها المدنية والسياسية مثل الحق في الحياة وحق الفرد في السلامة الشخصية والحق في عدم التدخل في شؤونه الشخصية والحق في التمتع السلمي بالملكات^(٢٧). وقد تلقى المقرر الخاص تقارير تتحدث عن توقيف ومضايقة أشخاص ينتمون إلى شعوب أصلية شاركوا في الاحتجاجات على عمليات التدمير لبناء سدود وغيرها من الأنشطة المنجمية بما فيها قطع الأشجار والتعدين.

٢٦- فعلى سبيل المثال، أفيد أن أناساً في بينان (ماليزيا) تعرضوا للتوقيف لأنهم كانوا يضعون حواجز على الطرقات محاولين منع الخطابين من تدمير غاباتهم التقليدية^(٢٨). وزُعم أن أفراداً من الشعوب الأصلية الفلبينية تعرضوا للاعتداء الجسدي والاحتجاز من قبل شركات تعدين وعلى أيدي الشرطة لأنهم كانوا يرابطون في إطار عملية سلمية ضد أنشطة التعدين على أراضيهم التقليدية^(٢٩). وفي بعض الأحيان، كما هو الحال في جنوبي أفريقيا،

يكفي إنفاذ قوانين للحفاظ على البيئة لمنع المزارعين من السكان الأصليين من زراعة أراضي أجدادهم أو استعمال الموارد التقليدية، مما يحوّلهم إلى جناة يجوز سجنهم لمحاولتهم العيش^(٣٠). ووفقاً لما جاء في تقرير صدر مؤخراً، أُجبر عمال النفط في منطقة أعالي نهر باكيريا الواقعة في جنوبي بيرو أفراد شعب كوغاباكوري على النزوح إلى أعماق الأمازون وهددوهم بالقبض عليهم والقضاء عليهم بالأمراض إن هم رفضوا ترك منازلهم^(٣١). أما شعب كوكابا في شمالي المكسيك فقد منعت السلطات من ممارسة صيد الكفاف لدواعي بيئية، لكن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رأت أن حقوق الإنسان لهذا الشعب تُنتهك وأوصت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بمشاركة أفراد الكوكابا في تخطيط وتنفيذ البرامج من أجل تنميتهم الاجتماعية، بما في ذلك صيد الأنواع المحمية من أجل معيشتهم^(٣٢). وفي جنوب شرقي المكسيك، أُجلب مستقطنون من السكان الأصليين من محمية محيط حيوي لأسباب بيئية، لكن المنظمات غير الحكومية تشير إلى مختلف أنواع الأوساط التجارية التي ترغب في الاستثمار في المنطقة. (انظر دراسة الحالة الإفرادية الواردة أدناه بشأن "خطة بوييلا بنما")^(٣٣).

٢٧- وغالباً ما تنطوي المشاريع الإنمائية الرئيسية على مخاطر كبيرة بالنسبة للشعوب الأصلية. فالتدهور البيئي والنفائيات الكيميائية والمعدنية السامة وتدمير النظم البيئية الذاتية الاستدامة واستعمال الأسمدة ومبيدات الآفات الكيميائية ما هي إلا البعض من العوامل التي تهدد بشكل خطير صحة الشعوب الأصلية في ما يسمى "مناطق التنمية". فعندما تتصل المجتمعات المحلية المعزولة نسبياً بالمجتمع الوطني الموسع والاقتصاد النقدي - كما حدث بصورة مأساوية في حوض الأمازون وغيره من المناطق الواقعة بين المدارين في العقود المنصرمة - تتعرض الشعوب الأصلية لخطر الإصابة بأمراض معدية مثل الجدري والإيدز والأمراض التناسلية، فضلاً عن الاضطرابات النفسية^(٣٤).

٢٨- وتدفع الشعوب الأصلية أيضاً بأن التدهور البيئي والتلوث يؤثران في صحتها ورفاهها مشيرة على سبيل المثال إلى التلوث السُمّي الناجم عن الملوثات العضوية ذات التأثير المستمر وغيره من السميات المنتجة صناعياً^(٣٥). ويفيد الباتوا في رواندا أن إزالة الغابات تفضي إلى ضياع النباتات الطبية التقليدية وزيادة عدد الوفيات^(٣٦). والحق في الغذاء هو أيضاً مهدد بسبب المشاريع الإنمائية، مثل السد الذي شُيّد في منطقة كويني في ناميبيا والذي قد يسهم في خفض الموارد الغذائية لمجتمع إيوبا أو يدمرها بسبب غمر المياه لجوزيات النخيل وأشجار فيديربيا ألبيدا التي توفر الأكل للماعز، وهو مصدر غذائي حيوي لهذا المجتمع المحلي^(٣٧). وتفيد الشعوب القاطنة في شمالي روسيا أن أفرادها أصبحوا "لاجئين بيئيين" بسبب تلوث أراضيهم التقليدية، بينما تتسبب الأنشطة المنجمية في بيرو، فيما نُقل، في تلويث الماء النقي الذي تستعمله الشعوب الأصلية في إنتاج الغذاء^(٣٨). وفي أثناء البعثة التي قام بها المقرر الخاص إلى الفلبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أفاد عدد كبير من ممثلي الشعوب الأصلية حدوث آثار بيئية واقتصادية واجتماعية مشابهة للأنشطة المنجمية في مناطق مختلفة من البلد، ويسمونها بحق "العدوان التنموي"^(٣٩).

٢٩- ودفعت الشعوب الأصلية في آخر المطاف وبحق بأن المشاريع الإنمائية الرئيسية التي لا تأخذ مصالحها الأساسية في الحسبان تنطوي على انتهاكات لحقوقهم الإنسانية الأساسية. وفي أثناء أعمال الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، أكدت الشعوب الأصلية على أن "نهج الشعوب الأصلية تجاه التنمية" يستند "إلى مبادئ احترام الحق في الأرض والموارد الطبيعية وكافة عناصر البيئة الطبيعية والمحافظة عليها؛ واتخاذ القرارات بتوافق الآراء؛ والاحترام المتبادل لقيم الشعوب وأيديولوجياتها، بما في ذلك السيادة على الأراضي والموارد والبيئة في ظل القانون الطبيعي"^(٤٠). واشتكت أيضاً من أن مشاركتها في التنمية مشاركة كاملة وهادفة وفعالة لا تحظى بالاعتبار بوجه عام. فعلى سبيل المثال، قالت الشعوب الأصلية القادمة من أقاليم تلال شيتاغونغ في بنغلاديش إن "استراتيجيات التنمية المستندة إلى إنشاء الطرق وبرامج تهدئة الأوضاع، وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمجرة"، لا تزال "تحت سيطرة القوات المسلحة، وقد تم استبعاد الشعوب الأصلية من المشاركة في عملية التنمية"^(٤١). وتحدث ممثل شعب "أوجييك" بكينيا وممثل شعب "باتوا" برواندا، مشيرين إلى ضرورة أخذ وجهات نظرهما في الاعتبار، عن الصعوبات التي تعترض المشاركة الفعلية للأقليات في النظام الديمقراطي القائم على الأغلبية^(٤٢).

٣٠- ومن جهة أخرى، تبذل بعض الحكومات جهوداً لتأمين مشاركة الشعوب الأصلية في التنمية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت كندا جملة من المبادرات في هذا الاتجاه مثل مشاركة الشعوب الأصلية في مجلس التقييم البيئي والمجلس التنظيمي وفي اتفاقات تسوية المطالبات المتعلقة بالأراضي. كما وضعت نهجاً إقليمياً يقوم على المشاركة لزيادة فرص العمل للشعوب الأصلية. وأطلقت نيوزيلندا برنامج بناء القدرات الذي يستهدف مساعدة جماعات الماوري من الواناو والهابو والإيوي على تحديد الاحتياجات وإعداد المبادرات الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل^(٤٣).

ثانياً - نخبة من دراسات الحالات الإفرادية

٣١- توجد تقارير بحثية مفصلة عن المشاريع الإنمائية الرئيسية وآثارها على حياة الشعوب الأصلية ومعيشتها وكذا عن البيئة في طائفة من البلدان. وتعرض الفصول التالية وتلخص عدداً مختاراً من هذه التجارب، ولاسيما ما يتصل بالآثار المترتبة على بناء السدود الكبيرة.

كوستاريكا

٣٢- من المتوقع لمشروع بوروبكا الكهرمائي في جنوبي كوستاريكا، الذي سيُشغل في عام ٢٠١٢، أن يتسبب في غمر منطقة تبلغ مساحتها نحو ٢٥٠ كيلومتراً مربعاً وستتضرر منه سبعة أقاليم تسكنها شعوب أصلية فضلاً عن مناطق يقطنها سكان غير أصليين. فالمعهد الكوستاريكي للكهرباء، الذي يسهر على المشروع، لم يستشر منظمات الشعوب الأصلية رسمياً، حسبما أفيد، مع أن هذه المنظمات شكلت لجاناً للتفاوض مع الحكومة وتلقت المساعدة

والمشورة من الجامعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتوجّه دراسة تقنية أجريت بغرض تقييم الآثار المحتملة للمشروع على الشعوب الأصلية الانتباه إلى ما يُتوقع من تشريد للسكان المتضررين، واختلال في الأنشطة الزراعية التقليدية، وتغيير للبيئة وتفكك للحياة التقليدية في المجتمعات المحلية الأصلية، وتوظيف قصير الأجل للسكان المحليين في ضوء انعدام الخطط الطويلة الأمد لإدماجهم في الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وضغوط تضخمية على التكلفة المعيشية وغير ذلك من النتائج المقلقة. ويرى المقرر الخاص أن حكومة كوستاريكا ستحسن صنعاً إذا هي عززت الآليات التي يمكن بواسطتها مراعاة وجهات نظر الشعوب الأصلية بخصوص مشروع بوروكا^(٤٤).

شيلي

٣٣- إبان التسعينات، شهد حوض نهر بايو - بايو في جنوبي شيلي، الذي يقطنه نحو ١٠.٠٠٠ مابوتشي - بيهوينتشنس، تغيرات كبيرة بسبب مشروع إنمائي كهربائي رئيسي يحتمل أن يتطلب بناء ستة سدود مختلفة ومحطات كهربائية. فقد استكمل في عام ١٩٩٦ السد الأول من هذه السدود، وهو سد بانغ، الذي بنته شركة إنديسا، وهي شركة كانت تابعة للقطاع العام لكنها اليوم تنتمي إلى القطاع الخاص. فعلى الرغم من أن هذه الشركة حظيت بدعم من الحكومة وتمتعت بتمويل دولي، فإنها لم تُلق بالاً للاحتياجات مجتمعات البيهوينتشنس ولا للبيئة. وقد أجريت دراسة تقييمية بناء على طلب البنك الدولي الذي مول المشروع جزئياً وكانت انتقاداتها شديدة اللهجة مشيرة إلى أن السكان الأصليين الفقراء في المنطقة لم ينتفعوا من المشروع البتة، وبعثت توفّر عن توزيع التقرير على شعب البيهوينتشنس. وأكدت دراسة أخرى الاستنتاجات السابقة، مما دفع مدير البنك إلى الاعتراف بأخطاء المشروع وعيوبه.

٣٤- وعلى الرغم من ذلك، استمرت حكومة شيلي والشركة المذكورة في خطط بناء السد الثاني والمحطة الكهربائية الثانية، وهما أكبر بكثير، في موقع الركو، ومن المقرر تشغيلهما في عام ٢٠٠٣. وبحلول ذلك التاريخ، تكون شيلي قد اعتمدت تشريعات جديدة تتعلق بالشعوب الأصلية والبيئة^(٤٥) من شأنها تمكين منظمات المابوتشي من الاعتراض على المشاريع سياسياً واستئنافها قضائياً. وقد كُلفت "المؤسسة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية" وهي وكالة حكومية، بمهمة التفاوض على إبرام اتفاق بين الأطراف، لكن اثنين من مديريها - وكلاهما مهني من الشعوب الأصلية - أُقيلاً لأنهما عبّرا عن تحفظاتهما على الطريقة التي تتعامل بها الشركة مع قضايا الشعوب الأصلية والبيئة. ورفضت السلطات الدراسات المفصلة التي تتحدث عما يحدثه مشروع السدود الستة من تراكم للآثار الضارة على الشعوب الأصلية والبيئة. والواقع أن كلاً من المؤسسة الوطنية والوكالة البيئية الوطنية أشار على الحكومة في وقت ما برفض المشروع، لكنها لم تأخذ بمواقفهما. وأصبحت الحكومة قلقة إزاء تخفيف آثار المشروع السلبية على الشعوب الأصلية، وإن كانت تعترف بأن قانون الشعوب الأصلية تابع لقوانين أخرى تبدو أساسية في هذه الحالة.

٣٥- وعلى الرغم من معارضة ٤٠٠٠ شخص من البيهوينتشنس لإعادة توطينهم بغير رضاهم وتدمير بيئتهم التقليدية وطريقة عيشهم، وباستخفاف تام بالتشريعات القائمة المتعلقة بالشعوب الأصلية والبيئة (وشيلي لم تصدق بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩)، استمرت الشركة (التي هي اليوم جزء من شركة عبر وطنية) في رشوة آحاد أسر البيهوينتشنس مقابل ممتلكاتها من الأراضي. وفي مطلع عام ٢٠٠٢، واصلت سبع أسر فقط مقاومتها لما كان مشروع الكو يشرف على الانتهاء. ومن المشاكل التي يعاني منها البيهوينتشنس أن ممتلكاتهم الجماعية التقليدية من الأراضي والأقاليم تم تحويلها إلى القطاع الخاص بمرسوم، مما سهّل على الأوساط التجارية مصادرة أراضي الشعوب الأصلية لأغراضها الخاصة. وقد حكمت إحدى المحاكم بأن للبيهوينتشنس أولوية استرداد الأراضي التي كانت تقع فوق خط ارتفاع المياه.

٣٦- ولاحظ مراقبون أنه في قضية الكو، تبين أن المصالح التجارية، بدعم من الدولة، طغت على الشواغل الاجتماعية والبيئية التي عُبر عنها عبر الاحتجاجات الضخمة والدعاوى التي رفعت إلى المحاكم من قبل منظمات المابوتشي ومناصريها. وبتقدم مشروع السدود الستة على نهر بيو - بيو، يبدو مستقبل شعب البيهوينتشنس، ولا سيما المجتمعين المحليين المتأثرين مباشرة بزيادة منسوب مياه السد، الكو - لوبوي وكيوكا - الكو، حالكاً في الواقع، ويبدو أن طريقة عيش هذه الشعوب التقليدية قد اهارت إلى الأبد. هذا، وتبين قضية الكو بجلاء التوترات الاجتماعية التي تنشأ بين النموذج الإنمائي "التحديتي" والتكاليف الاجتماعية والبيئية والثقافية التي يتحملها الناس الذين يقع على عاتقهم عبء هذا التحول الاقتصادي. وتفيد حكومة شيلي أن الشعوب الأصلية لا تشارك في تخطيط المشاريع الإنمائية الرئيسية، لكن متى تقرر هذه المشاريع، أمكن إشراك المجتمعات المحلية الأصلية للمساعدة في تخفيف وطأة الآثار السلبية المحتملة لتلك المشاريع. ويقترح المقرر الخاص أن تصدق شيلي على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ في أقرب وقت ممكن وتتقيد تماماً بالمعايير الدولية الناشئة وبتشريعاتها الخاصة المتعلقة بالشعوب الأصلية والبيئة لحماية مصالح الشعوب الأصلية حماية كافية؛ وينبغي إشراك المجتمعات المحلية الأصلية مباشرة عند التفكير في إقامة مشاريع إنمائية اقتصادية رئيسية تؤثر في حياتها ومعيشتها^(٤٦).

كولومبيا

٣٧- يعيش سكان إمبرا - كاتيو الأصليون منذ القدم في المنطقة المحيطة بنهري سينو وفيردي في شمالي غرب كولومبيا (في مقاطعتي كوردوبا وأنتيوكيا). ويعترف القانون بأقاليمهم الموروثة عن الأجداد بصفتها محميتين أنشئت في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ وتسكنهما ٥٠٠ أسرة (نحو ٢٤٠٠ شخص). ويعتبر شعب إمبرا - كاتيو واحداً من الشعوب الأصلية المتعددة الأكثر معاناة من العنف المستمر الناتج عن الحرب الأهلية في كولومبيا. ولسنوات عدة، ظل هؤلاء السكان الأصليون يتفاوضون مع الحكومة بشأن اعترام الدولة السماح لشركة خاصة

بناء سدود كهرومائية كبيرة عدة من شأنها أن تُحدث فيضانات في جزء كبير (نحو ٧ ٠٠٠ هكتار) من أقاليمهم الموروثة عن الأجداد.

٣٨- وقد تعرضت سلطات الإمبرا كاتيو التقليدية (كابيلدوس) لضغوط شديدة وأُهمت بأنها تؤيد المغاورين وبأنها "عدو للتقدم" بسبب إعرابها عن القلق إزاء الآثار البيئية والاقتصادية السلبية التي قد يتسبب فيها سد "أورا ١" على ثقافتها وتنظيمها الاجتماعي. ومنذ عام ١٩٩٢، صودرت بعض أراضيها بصفقتها أراض "ذات نفع عام" وحصلت شركة أورا الخاصة على ترخيص ببدء العمل في المشروع بدون استشارة المجتمعات المحلية الأصلية مسبقاً (وهو إجراء إلزامي بموجب الدستور الكولومبي).

٣٩- وفي عام ١٩٩٤، اتفقت الشركة والمنظمة الوطنية الكولومبية للسكان الأصليين على إطار للتشاور الإلزامي قبل الشروع في المرحلة الثانية من المشروع، بما في ذلك الغمر بالمياه وأداء السد. وأقرت خطة للتنمية الإثنية مقترحة التعويض عن الآثار السلبية المحتملة للسد على الإمبرا - كاتيو. لكن، لما كان مجرى النهر قد حُول، فقد نشأت آثار مضرّة جديدة، مثلاً مواجهة الشعوب الأصلية صعوبات في الإبحار والصيد في النهر. وعلى الرغم من استمرار النزاع، حصلت الشركة على ترخيص بغمر المنطقة بالمياه. لكن المحكمة الدستورية الكولومبية أبطلت هذا الترخيص في وقت لاحق وأعلنت أن العملية تنتهك الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية وأمرت بإجراء عملية تشاورية جديدة وتعويض الإمبرا - كاتيو^(٤٧). وتصاعدت أعمال العنف في عام ١٩٩٨ واضطر العديد من أسر الشعوب الأصلية إلى مغادرة المنازل تحت التهديد، ودُمرت الممتلكات، وأخطر من ذلك اغتيال العديد من زعماء الشعوب الأصلية أو تعرضوا للاختفاء القسري من قبل قوات شبه عسكرية، فيما زُعم، بينما أصبح آخرون ضحايا مزعومة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية.

٤٠- وفي عام ١٩٩٩، تمكنت الشركة من الحصول على ترخيص آخر بغمر المنطقة بالمياه على الرغم من أنها لم تتشاور إلا جزئياً مع المجتمعات المحلية. فبعض هذه المجتمعات رفض إعادة التوطين بالرغم من ارتفاع منسوب المياه. وفي وقت لاحق من السنة، سافر وفد كبير من الإمبرا - كاتيو إلى العاصمة بوغوتا للاحتجاج على الوضع وتعرض أعضاء هذا الوفد لضغوط سياسية شديدة. وفي الختام، تم التوصل في عام ٢٠٠٠ إلى اتفاق بين الحكومة والشركة والمجتمعات المحلية الأصلية. وبجانب الوعد بتقديم الوكالات الدولية لخدمات اجتماعية وصحية، يعترف الاتفاق بحياد الإمبرا - كاتيو واستقلالهم الإقليمي الكامل وبصفتهم غير مقاتلين^(٤٨). ومع ذلك، استمر العنف ضد الإمبرا في شكل عمليات اغتيال واختفاء قسري واحتجاز تعسفي وتهديد، نُسب بعضها إلى جماعات شبه عسكرية، فيما نُسب البعض الآخر إلى أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

٤١- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، طلبت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى حكومة كولومبيا أن تتخذ تدابير "عاجلة ومنسقة" تتعلق باختفاء أحد زعماء الإمبرا وتؤمن الحق في الحياة والسلامة الجسدية لسائر أفراد هذا

الشعب^(٤٩). وما هي إلا أيام معدودة حتى أكدت هذا النداء بسبب تواني الحكومة. وفي عام ٢٠٠٢، قضت عمليات اغتيال وحالات اختفاء قسري أخرى على مجتمعات الإمبيرا - كاتيو في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوغوتا بياناً يندد فيه بتشريد مجموعة من الإمبيريا تتألف من ٨٠٠ شخص، من بينهم ٢٥٠ طفلاً، بسبب تهديدات وجهتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ودعا الحكومة الوطنية إلى اتخاذ تدابير حماية مناسبة^(٥٠). وفي رسالة وجهتها المنظمة الوطنية الكولومبية للسكان الأصليين إلى المقرر الخاص، أكدت المنظمة موقفها القائل إن المشاريع الضخمة هي السبب الرئيسي في النزاعات الحالية بين الشعوب الأصلية والدولة. ومن أمثلة ذلك، تشير المنظمة إلى شعب أووا ونزاعه الجاري مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم ("أوكسي") بخصوص حفر آبار نفطية في إقليم هذا الشعب؛ والإمبيرا - كاتيو وسد أورا الكهرمائي؛ والواوو وأنشطة مناجم الفحم؛ وسد آخر قيد البناء في سالدانيا حيث يعيش شعب بيجياو؛ وقطع الأشجار في غابات شامي من قبل شركة سمورفيت؛ والنزاع بين مجتمعات إنغا وكوفان وسيونا وشركات النفط بشأن حفر آبار وشق طرق. ومن المتوقع حدوث توترات فيما بين السيكوياني بسبب توجيه مجرى نهر ميتا ومشروع لزراعة النخيل الأفريقي، وكذا في صفوف شعب إمبيرا فيما يتصل بشق القناة المقترحة لتربط بين نهر أتراتو ونهر واندو^(٥١).

٤٢ - هذا، وبقاء شعب إمبيرا - كاتيو معرض للخطر. فقد قتل العديد من أهم زعمائه وأبرزهم في السنوات الخمس الماضية. وقد اقترح بناء سد أورا ١ الذي يجري بناؤه دون موافقته، مما يؤدي إلى عمليات تشريد واختلال اجتماعي واقتصادي وتمزق ثقافي. ويشعر هذا الشعب بأن بناء السد يمثل تهديداً لطريقة عيشه، ويبدو أن بعض الآثار التي أفيد وقوعها تؤيد هذا الرأي، ومن بينها الأمراض التي لم تكن معروفة في المنطقة، وندرة الأسماك، وغيرها من العناصر الأساسية في النظام الغذائي، وأهم من ذلك الإحلال بالتوازن الإيكولوجي للنهر الذي يحتل مكاناً محورياً في العلاقة الروحية القائمة بين شعب إمبيرا - كاتيو وأرضه.

٤٣ - إن وضع شعب إمبيرا - كاتيو ليس فريداً لأن شعوباً أصلية أخرى في البلد تواجه تهديدات مشابهة. وعلاوة على ذلك، أصبح، كغيره من المجتمعات المحلية الأصلية، ضحية حرب أهلية عنيفة بين أطراف مسلحة تتمثل في قوات الأمن الوطنية والمغاورين الثوريين والجماعات شبه العسكرية، فضلاً عن العناصر الإجرامية المرتبطة بالانتجار بالمخدرات. وقد أعلن استقلاله الذاتي والحياد في هذه النزاعات ولم يطالب سوى باحترام أقاليمه وثقافته وطريقة عيشه. لكن للأسف لم يتم ذلك، ومن ثم انتهكت حقوقه الإنسانية الأساسية بصورة منهجية ولا تزال تُنتهك. ويواجه شعب إمبيرا - كاتيو خطر عدم التمكن من البقاء كشعب متميز جراء هذا العنف، وهو مثال واضح على الإبادة الإثنية.

الهند

٤٤ - يعد سد ساردار ساروفار في الهند أكبر سد بين ٣٠ سداً كبيراً و١٣٥ سداً متوسطاً و٣٠٠٠ سداً صغيراً. وقد بني لتسخير مياه نهر نارمادا وروافده بغية توفير كميات كبيرة من الماء والكهرباء إلى سكان غوجارات، وماهاراشترا، وماديا براديش. وتدعي الحكومة أن مشروع سد ساردار ساروفار المتعدد الأغراض، الذي اقترح أن يبلغ ارتفاعه ١٣٦,٥ متراً، سيسقي أكثر من ١,٨ مليون هكتار وسيروي عطش منطقتي كوتش وصوراشترا في غوجارات المعرضتين للجفاف. ويرد البعض على أن هذه المزايا مبالغ فيها ولن ترقى أبداً إلى الدرجة التي توحى بها الحكومة. والواقع أن المشروع سيفضي بالأحرى إلى تشريد أكثر من ٣٢٠.٠٠٠ شخص والإضرار بأسباب رزق آلاف آخرين. وإجمالاً، فإنه بسبب حالات التشريد المتصلة بنظام القنوات وغيره من المشاريع ذات الصلة، من المتوقع أن يتعرض ما لا يقل عن مليون شخص للتشريد أو للأضرار بعد إتمام المشروع. وبالفعل، فقط وُسمت عمليات التنمية المحيطة بنهر نارمادا بأنها "أكبر كارثة بشرية وبيئية خطط لها في الهند" وهذا أبعد ما يكون عن النظرة المثالية التي كان يحملها الوزير الأول نهرود عن السدود بصفتها "معابد دنيوية للهند الحديثة"^(٥٢).

٤٥ - وسيتألف ثلثا أكثر من ٤٠.٠٠٠ أسرة يُتوقع أن تُشرد بسبب إنشاء الخزان من سكان القبائل أو أديفاسس، الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يُشار إليها جماعياً بـ "بيلز" Bhils. ويؤثر تشريد الأديفاسس من أراضيهم ومواردهم التقليدية بسبب إنشاء الخزانات، والقنوات، ومشاريع إعادة التحريج تأثيراً كبيراً في قدرتهم على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وهم يعيشون أساساً في ١٤ قرية في غوجارات، ومن ٣٣ قرية في مهاراشترا وفي حوالي ٥٣ قرية في ماديا براديش. وسكان الأديفاسس مكتفون ذاتياً إلى حد بعيد، حيث ينتجون غذاءهم ويجمعون وقودهم، ومواد بناء بيوتهم، وعلف حيواناتهم، وفواكههم وغيرها من الموارد من الغابات والأراضي المشتركة الواقعة حول قراهم، فضلاً عن اعتمادهم على ماء النهر وسمكه. وتعني إعادة توطينهم بعيداً عن أراضيهم تدمير نمط حياتهم وتنظيم قراهم. وعلّق أحد المزارعين الذين سيغمر الماء قريته قائلاً: "الغابة مقرضنا ومصرفنا. فمن ساجها وخيزراها نبي بيوتنا. ومن ثرواتها ننسج سلالنا ونصنع أسرّتنا. ... ومن أشجارها نستخلص أدويتنا"^(٥٣).

٤٦ - وفي بداية التسعينات نظم معارضو السد سلسلة من الاحتجاجات غير العنيفة (*satyagraha* و *dharnas*)، مما دفع البنك الدولي، بعد طلب إعداد دراسة مستقلة شددت على نواقص المشروع، إلى سحب تمويله الباقي له (ألغى البنك ١٧٠ مليون دولار باقية من قرضه البالغ ٤٥٠ مليون دولار). غير أن أشغال السد تواصلت، رغم محاولات تقييدها قضائياً، وبحلول صيف عام ٢٠٠٢، ارتفع مستوى الخزان أكثر مما كان متوقعاً في البداية، مهدداً مزيداً من الأشخاص والقرى بالغمر. وبدا أن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتأهيل المشردين وإعادة توطينهم، غير كافية، مما ولّد عدداً من أنشطة الاحتجاج نظمها القرويون المتأثرون في ذات المناطق التي ارتفع فيها مستوى

المياه. وظل الاحتجاج ضد المشروع قوياً واضطلعت حركة إنقاذ نهر نارمادا بدور خاص في إذكاء الوعي والتعبير عن المعارضة. ولا يزال العديد من النشطين والسكان القبليين يصرون على أنهم لن يتخلّوا عن أراضيهم لفائدة السد، حتى ولو أدى بهم ذلك إلى الموت غرقاً^(٥٤).

٤٧ - والسدود المتعددة الأغراض تحفز بالتأكيد النشاط الاقتصادي هي قادرة على جلب منافع محتملة لشرائح عريضة من السكان. والمشكلة المطروحة هي إذا كانت تلك المنافع تصمم لتطال السكان الأصليين الذين يوفرون الأرض التي تقام عليها تلك المشاريع، وطريقة إيصال تلك المنافع إليهم. ويقدر أن يمكن مشروع ساردار سارونار من ري ١,٨ مليون هكتار من الأراضي في ولاية غوجارات بمفردها. ويسر الري إنتاج المواد الغذائية وغيرها من المحاصيل، التي يمكن أن تحسن إلى حد كبير الإنتاج الغذائي في المناطق التي تتعرض للجفاف. لكن يبدو أن الجزء الأكبر من هذه المنطقة غير مناسب، للري بسبب التشبع بالمياه والملوحة. وإضافة إلى ذلك، فإنه يُرجح أن تستهلك المياه المجمعة مزارع القصب السكري قبل أن تبلغ تلك المياه أكثر المزارع حاجة إليها والتي تقع على مسافة أبعد من السد. ومن غير المرجح أن يستفيد سكان أديفاسي من المنافع المحتملة لخطة الري والطاقة الكهربائية المولدة من السد^(٥٥).

٤٨ - ولم يتم إشراك سكان أديفاسي في عملية بناء السد ولم يُستشاروا في ذلك، بحجة أن المشروع ونقل السكان يخدمان "الصالح العام" الذي سيشيخ "فرصة تنمية" للسكان المتضررين. وفي حين لم تُشرك بعض الحكومات المحلية المنظمات غير الحكومية تسهم في المشروع، لاحظ مراقب أنه "في الوقت الذي يمكن فيه للمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدور داعم هام، فإنه لا يمكنها أن تتحدث بصوت السكان المتأثرين، ولا يمكنها أن تضطلع بمسؤولية هي مسؤولية أساسية للدولة"^(٥٦).

٤٩ - ولا يحق إلا لسكان أديفاسي الذين يعيشون في المنطقة التي سُنغم في الخزان، (الذين يُعتبرون السكان المتأثرين بالمشروع) الحصول على تعويضات وإعادة توطين. غير أنه سيتأثر عدد أكبر بصفة غير مباشرة، وكثيراً ما لا يعتبرون سكاناً متأثرين بالمشروع وبالتالي لن تتوفر فيهم شروط التأهيل. ويشمل ذلك سكان الجزر المهجورة والمناطق المتأثرة بالقنوات، والحواجز، وهيئة محمية جديدة للأحياء البرية وخطة لإعادة التحريج للتعويض عن الأشجار المتلفة، وخطط إعادة التوطين في أراضي سكان أديفاسي التقليدية. وتضررت أراضي سكان أديفاسي أيضاً من تشييد مستعمرة تؤم العمال والمسؤولين العاملين في أشغال بناء السد وإدارته. وغيّرت جميع تلك الآثار الثانوية مواقع قرى سكان أديفاسي وأثرت في حياتهم وأسباب عيشهم. ويعلّق بتوردان قائلاً إنه "يلزم أن يُنظر إلى التشريد بصفته عملية أكثر منه حدثاً تنطلق قبل التشريد المادي الفعلي بكثير وتستمر لفترة طويلة بعد حدوث الاستئصال"، ويخلص إلى القول إن الحالة الراهنة مؤشر على "إقلال فادح من تقدير التكاليف البشرية للسدود الضخمة"^(٥٧).

٥٠ - وفي الوقت الذي عرضت فيه حكومة الولاية صفقات شاملة لإعادة التوطين والتعويض لسكان أديفاسي "المحرومين من الأراضي" والمشردين من ديارهم، يشير المراقبون إلى أن سكان أديفاسي لم يستفيدوا عملياً استفادة كاملة من تلك الصفقات. ولم تتجسد الوعود بمنح أراضٍ في غوجارات أو كانت الأراضي من نوعية رديئة، في حين لم يكن للحكومة في ماديا براديش موارد لإعادة توطين سكان أديفاسس المشردين. وإضافة إلى ذلك، أُرجئت إعادة التوطين لسنوات عديدة وأُبلغ أن ٧٥ في المائة من المشردين لم تتم إعادة تأهيلهم^(٥٨). ونظراً إلى أن القانون لا يعترف بالحقوق العرفية في ملكية الأرض ويمكن بالتالي اعتبار سكان أديفاسس "متعدّين" على أراضي الحكومة، لم يحصل هؤلاء السكان على تعويضات ملائمة عن خسائرهم. ويشترك سكان أديفاسس مع السكان الأصليين الآخرين في أن لهم علاقة فريدة وحميمة بالأرض ومواردها. وفي حين تعتبر صفقات التعويض الأرض كملكية، فإن سكان أديفاسس يعتبرون أرضهم جزءاً لا يتجزأ من ثقافتهم وأسباب معيشتهم. ويبدو أن الحكومة لم تفلح في معالجة العديد من الخسائر غير القابلة للتقدير التي مُنِيَ بها السكان بسبب مشروع السد مثل الخسائر المتمثلة في فقدان الوصول إلى المواقع الدينية والتفكك الاجتماعي^(٥٩). فقد أدى التشريد الناتج عن مشروع ساردار سارونار إلى تفكك المجتمعات المحلية لسكان أديفاسي إضافة إلى فقدانهم هويتهم الثقافية. وكثيراً ما تكون مناطق إعادة التوطين غير مناسبة لنمط عيش المجتمعات المحلية لسكان أديفاسي، لا سيما إذا أُعيد توطينهم في مجتمعات محلية من غير السكان القبليين ترفض نمط عيش القبائل، أو إذا أُجبروا على النزوح إلى المدن^(٦٠).

٥١ - ويؤدي التشريد غير الطوعي بسهولة إلى انتهاك عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغم الإدعاء بالعكس، فإن سكان أديفاسي الذين أُعيد توطينهم عانوا بصفة عامة من تدهور مستوى عيشهم، وفقدان موارد رزقهم، ومن تدني المعايير الصحية، وهي حالة تتعارض مع المادتين ١١ و ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغم أن الحكومة قد أنشأت مدارس لفائدة سكان المجتمعات المحلية المشردة، تفيد التقارير أنه يتعذر على العديد من الأطفال البقاء في المدارس بسبب عسر الظروف الاقتصادية، في حين تبدو المناهج قليلة التكيف مع الاحتياجات الثقافية واللغوية لأطفال أديفاسي (المادة ١٣)^(٦١). وتفيد تقارير أيضاً عن نشوب أعمال عنف ولجوء الشرطة إلى القوة ضد المحتجين على التشريد والمقاومين له، انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٦٢). ودعت حركة إنقاذ نهر نارمادا أخيراً إلى الاحتجاج على قرار اتخذته سلطة مراقبة نهر نرماندا^(٦٣) في أيار/مايو ٢٠٠٢ بالسماح برفع مستوى مياه السد إلى ٩٥ متراً رغم أن ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ أسرة سُردت عندما بلغ ارتفاع مستوى مياه السد ٩٠ متراً لما يُعدّ توطينها بعد^(٦٤). وفي نداءٍ عاجلٍ موجه إلى رئيس وزراء الهند، أبلغ الائتلاف الدولي للموئل أن "العمر الناتج عن الموسميات وارتفاع مستوى مياه السد أتلغا محاصيل وبيوت القرى المتأثرة بمشروع ساردار سارونار في مقاطعة ناندوربار (مهاراشترا) ومقاطعة جابوا (ماديا براديش)، مما أدى إلى تشريد القرويين. ويعاني هؤلاء السكان الآن من نقصٍ حادٍ في الأغذية والمياه الصالحة للشرب". وأبلغ الائتلاف أيضاً أن حكومة مهاراشترا أفادت بوجود زيادة في عدد السكان

المتأثرين بالمشروع عند بلوغ مستوى المياه ٩٥ متراً، واعترفت أنه ليس لدى الحكومة أراضي كافية بإعادة تأهيل الأشخاص المتأثرين^(٦٥).

٥٢ - ويطرح سد ساردار ساروفار وغيره من المشاريع المماثلة على نهر نرمادا عدداً من القضايا المعقدة. ذلك أن مصالح سكان أديفاسي المتأثرين وتطلعاتهم لم تراعى في البداية في تصميم المشروع وتنفيذه. ونتيجة لاستمرار ضغط المنظمات القبلية ومنظمات حقوق الإنسان، تعترف الحكومة الهندية في الوقت الراهن بوجوب مراعاة القضايا التي أثارها المجتمعات المحلية المتأثرة. غير أن تنفيذ التدابير الرامية للتخفيف من الآثار السلبية والزيادة في منافع المشروع لسكان أديفاسي بطيء ويعتبره السكان المعنيون غير كاف. ويوصي المقرر الخاص بأن تضمن حقوق الإنسان الخاصة بسكان أديفاسي بصفقتها أولوية قصوى في تنفيذ هذا المشروع الإنمائي وغيره من المشاريع المشابهة. ذلك أنه فقط بالموافقة الكاملة والمستنيرة للسكان القبليين المعنيين يمكن حقاً للتنمية التي محورها حقوق الإنسان أن تصبح ممكنة، مثلما أوصت بذلك الجمعية العامة. وتكمن الخطوة الفورية في وقف أي زيادة في مستوى مياه الخزان حتى تسوّى بالكامل المسائل العالقة للتأهيل وإعادة التوطين بما يرضي السكان المتأثرين، من خلال الحوار البناء والمفاوضات بين الأطراف المعنية. ويمكن للهند أن تعلن عن التزامها بحقوق الإنسان لسكان أديفاسي بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وإقرار مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. كما ينبغي النظر في إيجاد طرائق بديلة لجعل سكان أديفاسي يساهمون في المشروع. واقترح اعتبار الأديفاسي شركاء في المشروع، واعتبار مواردهم الطبيعية استثمارهم. ويحق لسكان أديفاسي بصفقتهم مستثمرين اقتسام منافع المشروع^(٦٦).

الفلبين

٥٣ - يشمل مشروع سان روك المتعدد الأغراض في منطقة الكوردييرا الفلبينية تشييد سد ضخم على نهر آنيو يستخدم أساساً لتوليد الطاقة الكهربائية وفي المقام الثاني للري والوقاية من الفيضانات. واستكمل بناء السد ومحطة توليد الطاقة الكهربائية في تموز/يوليه ٢٠٠٢ وبدأ مستوى المياه في الارتفاع في آب/أغسطس؛ وكان يتوقع بداية تشغيل محطة الطاقة الكهربائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويغطي موقع البناء، الواقع في بلدية سان مانويل، مقاطعة بانغاسينان، ٣٤ كيلومتراً مربعاً تقريباً، غير أن عنصر الري والوقاية من الفيضانات سيغيطان منطقة أوسع، تضم زهاء ٣٠ بلدية في ثلاث مقاطعات. ويتوقع أن تغمر مياه السد ثمانى قرى صغيرة في المرتفعات يقيم فيها سكان أصليون.

٥٤ - ويُتوقع أن يتأثر العديد من القرى الأخرى بارتفاع الراسب وفيضان عكس مجرى النهر كلما ترسب الغرين في الخزان. والتخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة لهذه العمليات، تُنفذ خطة إدارة مستجمعات مياه آنيو السفلى. وتتولى هيئة سان روك للطاقة الكهربائية إدارة مشروع سان روك بتمويل قروض مقدمة من مصرف

اليابان للتعاون الدولي. ويشترك عدد من الوكالات الحكومية الفلبينية بنشاط في تنفيذ المشروع، لا سيما في إدارة المستجمعات، وعنصري الري والوقاية من الفيضانات. وفي حين ستراوح الطاقة الكهربائية المولدة بين ٣٠ و٥٤ جيغاواط/ساعة شهرياً، فإن عنصر الري في المشروع يستهدف تمديد أشغال ري قائمة مختلفة وتحسينها وإدماجها، بهدف أن تشمل الخدمات أكثر من ٧٠.٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة لزراعة الأرز. وتقدر المنطقة التي سيغطيها عنصر الوقاية من الفيضانات بحوالي ١٢٥.٠٠٠ هكتار.

٥٥- وقيم في المنطقة الواقعة عكس مجرى السد السكان الأصليون من الإيبالوي، والكانكاني، والكالانغويا. وشتت زهاء ١٢٠ أسرة معيشية من قرى السكان الأصليين الثماني بسبب الآثار المحلية لارتفاع مستويات المياه في السد. وفضلاً عن ذلك، فإن زهاء ٥.٠٠٠ أسرة معيشية من السكان الأصليين (أي حوالي ٢٦.٠٠٠ شخص) سيتأثرون بالرواسب والفيضانات المتوقعة من ترسب غرين الخزان المحتمل، وستتأثر أكثر من ٣.٠٠٠ أسرة معيشية بإدارة المستجمعات. وثمة نسبة عالية من الترسب بسبب استمرار إغراق الفضلات المحلية واحتجاز المخلفات الناتجة عن العديد من عمليات التعدين الكبرى؛ الأمر الذي يهدد بتغيير الأنشطة التقليدية للعديد من المجتمعات المحلية الأصلية بصفة خطيرة في المنطقة. وخطّة إدارة المستجمعات، التي ترمي في العراق إلى التخفيف من حدة آثار المشروع، إنما تستتبع عرقلة بعض الأنشطة التقليدية للمجتمعات المحلية الأصلية، مثل تعدين الخامات المعدنية على نطاق ضيق (التي لها تأثير طفيف في البيئة)، وحظر جمع منتجات الأخشاب المستخدمة لأغراض بناء البيوت والطبخ، وتنظيم زراعة الأرض بعد حرقها لغرض الاستهلاك المعيشي، التي تعتبر عادة إدارة سليمة للزراعة والحراثة. وبدل ذلك يُشجّع الإنتاج الزراعي ذو الوجهة التجارية، إضافة إلى تربية الماشية لأغراض تسويقها، ويعني ذلك إزالة الغطاء النباتي على نطاق واسع وما تتسبب فيه من تحات شديد للتربة في أعالي حوض النهر وفي أنحاء من جزئه السفلي على السواء.

٥٦- وللمشروع عدد من الآثار في حقوق الإنسان: أولها اختلال التوازن البيئي؛ وثانيهما تشريد السكان، ويبدو أن البعض منهم قد شُرد عنوة، لكن أكثرهم شُردوا نتيجة الإلحاح على تنفيذ المشروع في مواجهة مقاومة المجتمع المحلي وإقناعه. وحمدت تدريجياً مقاومة السكان للمشروع. والأهم من ذلك هو تجاهل حقوق السكان الأصليين في الأرض. ولم يعترف على النحو الواجب بحقوق أسر السكان الأصليين في الممتلكات التي ورثوها عن أجدادهم، غير أنه مع تقدم تنفيذ المشروع قبلت بعض الأسر التي كانت على وشك التشريد شكلاً من أشكال التعويض، اعتبر بعد ذلك علامة عن الرضا. وفي الواقع، لم يشارك أي مجتمع من المجتمعات المحلية المتأثرة في تخطيط المشروع ذاته، ولم يوافق أي منها بحرية على تنفيذ المشروع. غير أن العديد من الأفراد شاركوا في المشاورات بشأن التدابير المتعلقة بالتخفيف من حدة آثار المشروع، وباتوا جميعاً اليوم ملتزمين بإنفاذ تلك التدابير، التي تستتبع تغييرات جذرية في أنشطة كسب الرزق.

٥٧- وسواء كان الأمر يتم عمداً أو عن غير قصد، فإن إدارة المجتمعات توجه الأسر المعيشية بعيداً عن أسباب الرزق التقليدية لصغار المزارعين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية، نحو المحاصيل الوحيدة التي تجنح إلى إنتاج الخضروات، والزهور، وعشب الرتم... والماشية لأغراض التسويق. وانطلاقاً من طريقة إقراض رأس المال لمشاريع كسب الرزق الجديدة، تعكف إدارة المجتمعات على إدماج الأسر المعيشية في علاقات اقتصادية جديدة قد تكون مفيدة للمجتمعات المحلية وقد لا تكون كذلك. وأياً كانت النتائج النهائية، فإن الجدل الذي ولّده مشاريع السد قد أخلّ أصلاً وإلى حد كبير بالعلاقات الاجتماعية المحلية.

٥٨- وحدث ذلك لأن الآليات المحلية الرامية إلى حماية حقوق السكان الأصليين لم تكن فعالة. فقد سعت المجتمعات المحلية الأصلية لبلدية إيتوغون إلى الاستفادة من الآلية التي أتاحتها قانون الفلبين للحكم المحلي بسحب موافقتها على إقامة السد، غير أن المشروع استمر. وينص قانون حقوق السكان الأصليين للفلبين على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتمكين المجتمع المحلي للسكان الأصليين من منع تنفيذ أي مشروع يؤثر في أراضي الأجداد بأية طريقة كانت من خلال رفض الموافقة على المشروع. ورغم أن المجتمعات المحلية الأصلية لمنطقة إيتوغون تقدمت بعريضة للجنة الوطنية المعنية بالسكان الأصليين بهدف تعليق تنفيذ المشروع لأنها لم تتمكن من الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، فإن أعضاء اللجنة رفضوا اتخاذ قرار بشأن العريضة. وتبعاً لذلك، جرى في الواقع تجاهل القوانين الرامية إلى حماية المجتمعات المحلية الأصلية^(٦٧).

ثالثاً - السدود، والتنمية وحقوق الإنسان

٥٩- يتعذر على المقرر الخاص بسبب القيود المفروضة على حجم هذا التقرير الإبلاغ عن حالات أخرى تتضمن مشاريع إنمائية على نطاق واسع تؤثر في السكان الأصليين. غير أن القضايا التي ينطوي عليها أمر بناء السدود تؤثر عن الصورة أوسع نطاقاً. ونظراً لأهمية تلك القضايا، أجرت اللجنة العالمية المعنية بالسدود دراسات مستفيضة بشأن الموضوع، وخلصت إلى ما يلي:

"غيّرت السدود الضخمة تغييراً كبيراً العديد من أحواض الأنهار في العالم، إلى جانب آثار مربكة ودائمة وكثيراً ما تكون غير طوعية في أسباب رزق عشرات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق وفي أصولهم الاجتماعية والثقافية. وكانت آثار بناء السدود في السكان وأسباب رزقهم - فوق السدود وتحتها - مدمرة بصفة خاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث كانت شبكات الأنهار القائمة تدعم الاقتصادات المحلية ونمط العيش الثقافي لعدد كبير من السكان يغطي مجتمعات محلية مختلفة".

٦٠- وفيما يتعلق بالسكان الأصليين تحديداً جاء في تقرير اللجنة ما يلي:

"تقع، في الفلبين، جميع مخططات السدود الكبرى تقريباً، التي شيدت أو يقترح تشييدها، في أراضي السكان الأصليين للبلد الذين يبلغ عددهم ما بين ٦ و ٧ ملايين نسمة. وبالمثل، فإن ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من المرشدين بالهند بسبب المشاريع الإنمائية ينتمون إلى السكان القبلين، الذين يشكلون ٨ في المائة من سكان البلد البالغ عددهم بليون نسمة. ولا يقابل هذه التكاليف أي حصول على خدمات من السدود أو الوصول إلى منافع الخدمات المساعدة أو المضاعفات الاقتصادية غير المباشرة في الاقتصاد النظامي.

"... وبالنسبة إلى السكان الأصليين والأقليات الإثنية فإن التشريد بفعل بناء السد يمكن أن يولد حلقة من الأحداث التي تتجاوز المنطقة المغمورة. ومثل ذلك حالة ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من سكان شاكما الذين شردوا بسبب تشييد سد محطة توليد الطاقة الكهربائية كابتاي في أقاليم تلال شيتاغونغ، في بنغلاديش. فقد غمرت مياه المشروع خمسي أراضيهم الصالحة للزراعة؛ وكنتيجة لذلك، هاجر ٤٠ ٠٠٠ ساكن من الشاكما إلى الهند ويرجح أن يكون قد انتقل ٢٠ ٠٠٠ شخص إلى أراكان في بورما.

"... وأدى مشروع سد بايانو في بنما، الذي أجبر السكان الأصليين لكونا وأمبيراً على الترحول من أراضيهم التقليدية، وإلى إعادة توطينهم في أراض أقل خصوبة وأكثر تعرضاً لتجاوزات الخطّابين. ولم تفلح حكومة بنما على نحو منتظم في احترام الاتفاقات التي أبرمتها مع السكان الأصليين المعنيين عند بناء السد، فضلاً عن الالتزامات التي جرى التفاوض بشأنها في وقت لاحق. ومن بين الانتهاكات عدم تعويض الحكومة على النحو الملائم للخسائر في الأراضي التقليدية وتقديم شهادات ملكية قانونية للأراضي الجديدة. وما حدث في بنما في السبعينات يشابه ما حدث في ماليزيا في التسعينات. ففي حالة مشروع باكون، لم يُعترف للسكان الأصليين بحقوق ملكية الأراضي المشتركة في موقع أولو بلاغا ولم تُقدّر هذه العقود على النحو الملائم. ولا تختلف تجربة البلدان الصناعية مع السكان الأصليين في مجال بناء السدود الضخمة اختلافاً كبيراً عن مثلتها في البلدان النامية. فقد كلفت السدود التي شيدت خلال الخمسينات والستينات الشعوب الأصلية لحوض نهر ميسوري في الولايات المتحدة قرابة ١٤٢ ٠٠٠ هكتار من أخصب أراضيها، بما فيها عدد من المقابر وغيرها من المواقع المقدسة الأخرى، مما أدى إلى مزيد من العوز والصدمات الثقافية والعاطفية الحادة. وألغي ضمان استخدام لترشيد الخطة - مفاده أن ٨٧ ٠٠٠ هكتار من أراضي الهنود الحمر ستُروى - عندما أوشك المشروع على الاكتمال.

"وتوجد حالة أخرى، وهي المرحلة الثانية من مشروع أهر تشرشل في لبرادور، كندا، الذي يتألف من سدّين وتحويل نهرين سيغمران مساحة شاسعة من أراضي القنص التابعة للسكان الإينو الذين يعيشون على

جاني حدود المقاطعة. ولم يعترف إلى حد الآن بأن الإينو مالكو أراضيهم، وتخضع المنطقة بأكملها إلى مطالبة بالأرض من جانب الإينو لم تسو بعد ويُتفاوض التفاوض بشأنها مع الحكومة الكندية".

٦١ - وتوصي اللجنة بأن تعالج مستقبلاً المشاريع الإنمائية الهامة مثل السدود، على أساس الاعتراف بالحقوق وتقدير المخاطر ذات الصلة تحديداً بالسكان الأصليين:

"إن الاعتراف بالحقوق وتقييم المخاطر يحدد هوية الأطراف المعنية والمتأثرة التي لها حقوق ومستحقات فضلاً عن المخاطرين ومتحملي المخاطر. ومن شأن ذلك أن يفتح المجال لنهج تفاوضي يمكن عملية اتخاذ القرار من تقييم الخيارات والتوصل إلى اتفاقات بشأن المشروع. وأولئك الذين تتأثر حقوقهم أكثر من غيرهم، أو أولئك الذين تكون مستحقاتهم أكثر تهديداً، هم الأكثر مصلحة في ما يُتخذ من قرارات. وينسحب ذلك على المخاطر: فالمجموعات التي تواجه أقصى قدر من الخطر بسبب التنمية لها المصلحة الأكبر في القرارات المتخذة وبالتالي، يجب أن يكون لها المقعد المقابل حول مائدة المفاوضات.

"وإضافة إلى ذلك، سعت اللجنة لإبراز أن نهجاً يقوم على الاعتراف بالحقوق وتقييم المخاطر يمكن أن يمهّد الطريق لاتخاذ قرارات أفضل إلى حد كبير وأكثر شرعية بشأن تنمية الموارد المائية والطاقة. وهي طريقة فعالة لتحديد هوية المشاركين الشرعيين حول مائدة المفاوضات والقضايا الواجب إدراجها في جدول الأعمال"^(٦٨).

٦٢ - وللجدل حول السدود والسكان الأصليين مضاعفات أوسع نطاقاً، كما يرد ذلك في المناقشات بشأن البيئة والتنمية. وقد أقر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٩٢) بأن: "للسكان الأصليين ... دوراً حيوياً في إدارة وتنمية البيئة بفضل ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية. وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم، وأن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة"^(٦٩). وبعد مرور عشر سنوات، قطع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة خطوة صغيرة إضافية بإعادة تأكيد: "... الدور الحيوي للسكان الأصليين في التنمية المستدامة"^(٧٠). ومن الضروري أن تراعى هذه البيانات جدياً عند تصميم وتخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية الهامة التي تؤثر في حياة السكان الأصليين وأسباب كسب أرزاقهم.

٦٣ - وتبرز هذه القضايا بوضوح في خطة بوبالا بنما الطموحة التي اعتمدها حكومات بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك عام ٢٠٠٠، والتي تهدف إلى تحديث المنطقة وتكاملها، وهي منطقة تتقاسم عدداً من الخصائص المشتركة، بما فيها كثافة عالية من السكان الأصليين ونسب متدنية من التنمية البشرية عموماً. وتهدف الخطة إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات العامة والخاصة بتمويل دولي. ويُشارك عدد من المشاريع المخطط لها، التي تمتد من أمن المطارات إلى شبكات الألياف البصرية والتي هي منظمّة حول ثماني مبادرات إقليمية

مميزة، السكان الأصليين مباشرة في مجالات مثل بناء الطرقات السريعة، والنهوض بالسياحة، وإدارة الموارد الطبيعية، والأخذ بالمحاصيل الجديدة وإنشاء مصانع لأغراض التصدير. وأعرب العديد من منظمات السكان الأصليين وحقوق الإنسان في المنطقة عن القلق البالغ بشأن ما قد يكون لعدد من تلك المشاريع مجتمعة من آثار سلبية ممكنة في حقوق الإنسان للسكان الأصليين. وفي حين يتوقع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أن تستفيد خطة بويبلا بنما من الثروات البشرية والإيكولوجية لمنطقة أمريكا الوسطى في إطار التنمية المستدامة واحترام تنوعها الإثني والثقافي، وجه مجلس أمريكا الوسطى للسكان الأصليين رسالة إلى رؤساء المنطقة جاء فيها ما يلي:

٢٠ - يعرب السكان الأصليون لكم عن قلقهم بشأن غياب ونقص آليات الإنفاذ القضائية والاقتصادية الرامية إلى حماية سلامة أراضي سكانهم؛ ويعربون عن ضرورة إدراج استراتيجية إقليمية بخطة بويبلا بنما تضمن أمنهم الإقليمي.

...

٥ - ويحضون جميع الدول القومية على إنشاء آليات وطنية قضائية بغية التصديق على الصكوك الدولية التي تحمي حقوق السكان الأصليين وإنفاذ تلك الصكوك. ويحثون الرؤساء على أن يضعوا الأعمال الاستراتيجية لخطة بويبلا بنما في إطار تعزيز وضممان وتنمية الحقوق الأساسية للسكان الأصليين الواردة في الصكوك السالفة الذكر.

٦ - وإنه لمن الضرورة الحتمية إنشاء عنصر يتناول السكان الأصليين في خطة بويبلا بنما بغية تيسير ممارسة النهج العمودي الجامع لعناصر مختلفة للاستراتيجية العامة وتعزيز مبادرات السكان الأصليين الرامية إلى النهوض بالتنمية في كنف الحفاظ على الهوية، وتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية^(٧١).

٦٤ - وكانت بعض منظمات السكان الأصليين أكثر انتقاداً للخطة. كما أعرب العديد من منظمات حقوق الإنسان في مضيق تيهوانتيبيك، المكسيك، عن القلق من أن تنفيذ الخطة في المنطقة سيتلف الموارد البيئية والطبيعية التقليدية، وسيؤثر سلباً في أنشطة زراعة الكفاف والتنظيم الاجتماعي وسيجبرها على قبول وظائف ذات أجور متدنية في مصانع التجميع المعدة للتصدير. وتعارض هذه المنظمات تحديداً تشييد طريق سريعة ستعبر موئلها التقليدي دون جلب أية منافع، كما تشتكي من أن شواغلها لم تتناولها الوكالات المعنية بالنهوض بخطة بويبلا بنما^(٧٢).

٦٥ - ويود المقرر الخاص أن ينقل للجنة حقوق الإنسان قلقه من أنه بالرغم من البيانات المناقضة الصادرة عن أرفع السلطات ومختلف الوكالات الوطنية والدولية المعنية بالنهوض بخطة بويبلا بنما بصفتها مشروعاً ذا أولوية عالية يهدف إلى تحقيق التكامل والتنمية الإقليميين، لا توجد إلى حد الآن آليات مؤسسية وقانونية ترمي فعلاً إلى

حماية حقوق الإنسان للسكان الأصليين في المنطقة المحددة للتعويض عن المخاطر والتهديدات المحتملة لهؤلاء السكان التي ينطوي عليها تنفيذ الخطة، ولا توجد أيضاً أية آليات فعلية إلى حد الآن لضمان المشاركة الكاملة والمستنيرة لهؤلاء السكان في تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع المحددة العديدة المتوقعة في الخطة التي يمكن أن يكون لها أثر هام في المجتمعات المحلية الأصلية في المنطقة. ويدعو المقرر الخاص وكالات التمويل الدولية، ودوائر الأعمال التجارية الدولية والوطنية، وحكومات المنطقة، إلى إيلاء أعلى درجات الأولوية لاحتياجات وشواغل السكان الأصليين في هذا الإطار، ويذكر بالنهج الإنمائي الذي يأخذ بمبادئ حقوق الإنسان ويوجه نظر هذه الجهات إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشأن الدور الحيوي للسكان الأصليين في التنمية المستدامة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - إن مسألة تنمية صناعة استخراج المعادن وحقوق الإنسان مسألة تنطوي على العلاقة بين الشعوب الأصلية والحكومات والقطاع الخاص، التي يجب أن تقوم على الاعتراف الكامل بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية، وهو اعتراف يتضمن بدوره ممارسة الشعوب الأصلية لحقها في تقرير مصيرها^(٧٣). وللتنمية المستدامة أهمية من أجل بقاء الشعوب الأصلية ومستقبلها، ويعني حقها في التنمية الحق في تحديد وتيرة التغيير التي تناسبها، بما يتفق ورؤيتها هي للتنمية، بما في ذلك الحق في الرفض. والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة أساسية لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية فيما يتصل بالمشاريع الإنمائية الهامة، وينبغي أن يتضمن ذلك وضع ترتيبات مناسبة لمشاطرة المنافع وإيجاد آليات مستقلة لتسوية المنازعات تحظى بقبول متبادل بين الأطراف المعنية، بما فيها القطاع الخاص^(٧٤).

٦٧ - ونظراً إلى ما للمؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، من دور حيوي تضطلع به في تيسير المشاريع الإنمائية الهامة بتقديم أشكال مختلفة من الدعم المالي، يكتسي التنقيح الحالي لسياسات البنك الدولي بشأن السكان الأصليين أهمية قصوى. وللبنك سياسات محددة بشأن الشعوب الأصلية صُممت لضمان "ألا تكون للمشاريع الإنمائية التي يمولها البنك الدولي آثار سلبية في الشعوب الأصلية، وأن تكيف منافع المشروع لتناسب مع حاجات الشعوب الأصلية المحددة"^(٧٥). غير أن بعض المستشارين في شؤون الشعوب الأصلية يجادلون بأن "مشروع سياسة البنك لا يدعم معايير حقوق الإنسان الدولية المطبقة على الشعوب الأصلية" ويركزون بالخصوص على الحقوق المشتركة للشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها العرفية^(٧٦). ويوصي المقرر الخاص بوجود أن تلتزم السياسات الجديدة للبنك بشأن السكان الأصليين التزاماً كاملاً بجميع معايير حقوق الإنسان الدولية للسكان الأصليين حاضراً ومستقبلاً.

٦٨- ويمكن أن يكون لأي مشروع إنمائي هام في المناطق التي يقيم فيها السكان الأصليون آثار مباشرة أو غير مباشرة، إيجابية أو سلبية - أو كلاهما - في السكان والمجتمعات المحلية الأصلية. وقد تبادر بعض المشاريع التجارية، تحت ضغط الحكومات والمنظمات غير الحكومية، إلى بذل جهود خاصة بهدف تحسين إدارة البيئة المحيطة بالمشروع، فضلاً عن تقديم تعويضات، وتوفير فرص عمل و/أو خدمات اجتماعية (مثل السكن، والتعليم، والرعاية الطبية والمرافق) للمجتمعات المحلية المتأثرة. وللأسف، وكما يُستشف من المنظمات الأصلية وتقارير البحوث، يبدو أن تلك الشركات قلة قليلة. وتميل شركات أخرى، عندما تواجه حملات احتجاج اجتماعية أو معارضة سياسية، أو بالنظر إلى التكاليف التي ستحملها في عملية تنمية مستدامة تركز على حقوق الإنسان، إلى وقف عملياتها، وسحب مشاريعها أو الامتناع عن القيام باستثماراتها^(٧٧). غير أنه لا تزال هناك شركات تستخدم أشكالاً مختلفة من الضغط (بما فيها العنف أو التهديد بالعنف) للمُضي قدماً بعملياتها رغم ما تلقاه من معارضة.

٦٩- وفي حين أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في حالات منفردة يمكن أن تعالجها بشكل موفق - أو غير موفق - المجتمعات المحلية المتضررة على أساس كل حالة على حدة، فإن الآثار على المدى الطويل لبعض الأنماط الإنمائية هي التي تنطوي بصفة أكبر على انتهاكات جسيمة للحقوق الثقافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية مجتمعة للسكان الأصليين. وفي إطار اقتصاد السوق المعولم تتغير البيئة التقليدية على نحو لا رجعة فيه، وتُتلف الموارد الطبيعية غير المتجددة وتُستغل للربح الخاص على وجده الحصر، ويشرد العديد من المجتمعات المحلية وجموع السكان أو يطردون أو يُعاد توطينهم دون مبالاة أو بمبالاة طفيفة لاحتياجاتهم وحقوقهم الفعلية، يرافقها أحياناً عنف منظم يهدف إلى تخويفهم، والتحرش بهم وجعلهم يمتثلون لقرارات تتخذها مصالح خارجية دون موافقتهم أو رغم معارضتهم الصريحة لها. وكثيراً ما تُحقق النتائج نفسها عن طريق الرشوة أو الفساد أو الترغيب.

٧٠- وفي حين سجل السكان الأصليون تقدماً هاماً في العقود الأخيرة، فإنهم لا يزالون يعتبرون في العديد من البلدان مواطنين من الدرجة الثانية، نادراً ما تُراعي السلطات الحاكمة احتياجاتهم وتطلعاتهم. وكثيراً ما تُنكر عليهم المشاركة السياسية الفعلية في الحكم وفي النظام الانتخابي، وتكاد الأحزاب السياسية القائمة لا تستجيب لشواغلهم. وكذلك لم تؤيد هياكل السلطة المحلية والوطنية تمكين السكان الأصليين. وإذا ما أُريد حقاً حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم، فإنه يجب تمكينهم من المشاركة بحرية بصفتهم شركاء ومواطنين يحظون بالمساواة في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في بقائهم مستقبلاً بصفتهم سكاناً لهم خصائص محددة^(٧٨). ويعني ذلك أيضاً أنه يجب الإصغاء إليهم والاستجابة إلى مطالبهم وتظلماتهم عندما تُتخذ قرارات هامة على

الصعيدين الوطني والدولي بشأن الأولويات الإنمائية وتوزيع الموارد. غير أن الحالة ليست كذلك بعد، ويأمل المقرر الخاص في أن يتوفق المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين إلى ملء هذا الفراغ.

٧١- ويجب أن تُعطى الأولوية القصوى لحقوق الإنسان للشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية عندما تقام مشاريع إنمائية في مناطق السكان الأصليين. وينبغي للحكومات أن تراعي حقوق الإنسان للسكان الأصليين بصفتها عاملاً حيوياً عند النظر في أهداف أي مشروع إنمائي في تلك المناطق، وتكاليفه ومنافعه وعندما تكون هناك نية بالخصوص للقيام باستثمارات هامة من القطاع الخاص أو العام.

٧٢- ويجب أن يُدرك المستثمرون المحتملون في جميع الأحوال ضرورة أن تكون حقوق الإنسان للسكان الأصليين الغرض الأساسي عندما تُتخذ قرارات بالاستثمار في مشاريع إنمائية في تلك المناطق أو عندما يُتوقع أن تؤثر هذه المشاريع في السكان الأصليين بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ولا يمكن القبول بأي تبرير لتجاهل هذه الحقوق.

٧٣- ويجب أن تُستوعب التنمية المستدامة لا فقط من حيث إدارة البيئة بل كذلك بصفتها تحترم حقوق الإنسان في جميع الحالات، لا سيما حقوق الإنسان للسكان الأصليين. ويجب أن يشمل أي مشروع من المشاريع الإنمائية أو أية استراتيجية طويلة المدى تؤثر في مناطق السكان الأصليين المجتمعات المحلية الأصلية بصفتها أطرافاً مؤثرة ومستفيدة ومشاركة مشاركة كاملة، كلما تيسر ذلك، في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم. ويجب أن تُعتبر الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، فضلاً عن حق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في تقرير مصيرهم، شرطاً أساسياً مسبقاً لتلك الاستراتيجيات والمشاريع. وينبغي للحكومات أن تكون جاهزة للعمل عن كثب مع السكان والمنظمات الأصلية لتحقيق توافق في الآراء بشأن الاستراتيجيات والمشاريع الإنمائية، وإرساء آليات مؤسسية ملائمة لمعالجة تلك القضايا.

٧٤- والآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحتملة على المدى الطويل للمشاريع الإنمائية الكبرى في أسباب الرزق للمجتمعات المحلية الأصلية، وهويتها، وتنظيمها الاجتماعي ورفاهها، يجب الأخذ بها عند تقدير النتائج المتوقعة، ويجب رصدها عن كثب على أساس متواصل. وتشمل تلك الآثار الصحة والمركز التغذوي، والهجرة وإعادة التوطين، والتغيرات في الأنشطة الاقتصادية، ومستوى المعيشة، فضلاً عن التحولات الثقافية والظروف الاجتماعية والنفسية، مع إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال.

٧٥- وحيث أن المشاريع الإنمائية الكبرى تتعدى على الأراضي الأصلية التقليدية أو على العقارات الموروثة عن الأجداد، يجب أن تُعتبر حقوق السكان الأصليين في الأرض والممتلكات من حقوق الإنسان في جميع الأحوال سواء اعترف بها قانونياً أم لا.

٧٦- وينبغي لمنظمات السكان الأصليين أن تسعى لتقديم وجهات نظرها علناً بشأن التطورات الهامة في مرحلة أولية وأن تكون مستعدة للعمل مع الحكومات، ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والشركات الخاصة لإيجاد حلول ملائمة للقضايا المثيرة للخلافات. ولا بد من حث المنظمات غير الحكومية على دعم تلك الجهود، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية إعداد استراتيجيات ومشاريع إنمائية بديلة وتعزيزها في إطار نهج يركز على حقوق الإنسان.

٧٧- وينبغي أن يُنظر في جميع الأحوال في المسائل المثيرة للخلافات بين السكان الأصليين والحكومات، والمشاريع التجارية، التي تبرز خلال تنفيذ المشاريع الإنمائية الهامة، في إطار الحكم الديمقراطي، والحوار والمفاوضات المفتوحة، ولا ينبغي أن تُعالج البتة أساساً بصفتها مشكلة أمن وطني أو قانون أو نظام، لأن ذلك يؤدي أحياناً إلى إجراء من جانب الجيش أو الشرطة قد ينتهك حقوق الإنسان للمجتمعات المحلية الأصلية.

٧٨- وينبغي للمنظمات الدولية مثل المصارف الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة الميدانية أن تكون مستعدة في جميع الأوقات لدعم سكان المجتمعات المحلية الأصلية في جعل حقوق الإنسان محل تركيز أساسي للتعاون الإنمائي في المشاريع الإنمائية الهامة في مناطق السكان الأصليين.

٧٩- وأخذ المقرر الخاص علماً بتوصية حلقة العمل بشأن السكان الأصليين وشركات القطاع الخاص العاملة في مجالات الموارد الطبيعية والطاقة والتعدين، وحقوق الإنسان، التي طلبت إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان مواصلة العمل بصفتها جهة مُيسرة للحوار بين الشعوب الأصلية، والحكومات، والقطاع الخاص فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان للسكان الأصليين والقطاع الخاص^(٧٩). ويؤيد المقرر الخاص هذه التوصية، ويشجع أيضاً المفوضية على تنظيم حلقة عمل ثانية بشأن الموضوع إلى جانب تدريب ملائم على حقوق الإنسان لفائدة ممثلي الشركات يتناول حقوق الإنسان الدولية للسكان الأصليين^(٨٠).

Notes

- ¹ Jocelyn Carino, Overview paper presented to the Workshop on Indigenous Peoples, Private Sector Natural Resource, Energy and Mining Companies and Human Rights, (Geneva, 5-7 December 2001), p. 4.
- ² CSD Indigenous Peoples' Caucus, "Dialogue Paper by Indigenous Peoples", in *Indigenous Affairs* 4/01, IWGIA, p. 14.
- ³ World Commission on *Dams, Dams and Development: A New Framework for Decision-Making*. The Report of the World Commission on Dams, 2000. (See chapter 4, "People and Large Dams-Social Performance", particularly the section on Indigenous Peoples.) Available at www.dams.org.
- ⁴ Report of the twentieth session of WGIP (E/CN.4/Sub.2/2002/24), para. 26.
- ⁵ See article 30 of the draft United Nations declaration on the rights of indigenous peoples, Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights resolution 1994/45, annex.
- ⁶ Report of the Workshop on Indigenous Peoples, Private Sector Natural Resources, Energy and Mining Companies and Human Rights, (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2002/3), Conclusions, para. 4.
- ⁷ Paul Kaufmann, *Wik, Mining and Aborigines*, Allen and Unwin, pp. 15-16. The 1987 amendment requires an aboriginal consent to *exploration* which is now interpreted as also meaning consent to subsequent mining operations.
- ⁸ Carino, *op. cit.*, pp. 11-12.
- ⁹ This case was brought by the Embera Katio people with regard to the Urra dam projects. See *infra*, paras. 37-43.
- ¹⁰ Report of the eighteenth session of WGIP (E/CN.4/Sub.2/2000/24), para. 165.
- ¹¹ CERD, concluding observations: Australia (CERD/C/304/Add.101 of 19 April 2000).
- ¹² "No native title over minerals or petroleum", <http://www.smh.com.au/articles/2002/08/08/1028157983122.html>.
- ¹³ E/CN.4/Sub.2/2000/24, *op. cit.*, para. 126.
- ¹⁴ Statement of the Loodoariak Community Land and Development Programme in Kenya at the nineteenth session of WGIP (monograph on file). The speaker stated that this led to the displacement of whole communities and the destruction of the environment, their traditional economies and other practices which had sustained them since time immemorial.
- ¹⁵ E/CN.4/Sub.2/AC.4/2002/3, *op. cit.*, para. 104.

¹⁶ See Report of the nineteenth session of WGIP (E/CN.4/Sub.2/2001/17), paras. 54-61. In November 2002 the Special Rapporteur visited the Nibutani Dam site and interviewed members of the Ainu community, who confirmed the report.

¹⁷ Forest Peoples Programme, *Failure of the Republic of Suriname to Recognize, Guarantee and Respect the Rights of Indigenous and Tribal Peoples to Lands, Territories and Resources, to Cultural Integrity and to be Free from Racial Discrimination*. Formal communication pursuant to Commission on Human Rights resolution 2001/57 (received: August 2002).

¹⁸ CSD Indigenous Peoples' Caucus, *op. cit.*, pp. 15-16.

¹⁹ E/CN.4/Sub.2/2001/17, *op. cit.*, para. 57.

²⁰ Statement by the representative of the Santhal Advasi People at the nineteenth session of WGIP (monograph on file).

²¹ Chumpol Maniratanavongsiri, "The Karen Response to Thai Conversation Policies", in CSD Indigenous Peoples' Caucus, *op. cit.*, p. 60.

²² E/CN.4/Sub.2/2001/17, *op. cit.*, paras. 60-61.

²³ E/CN.4/Sub.2/2000/24, *op. cit.*, para. 74.

²⁴ Statement of the Keiyo Indigenous Peoples of Kenya at the nineteenth session of WGIP (monograph on file).

²⁵ Press Release III of the negotiating team, the mandated representatives of the residents of the Central Kalahari Game Reserve (CKGR), April 2002. See also note No. 01/02/Gen/E/15 II (38) G2 of the Permanent Mission of Botswana to the United Nations Office at Geneva which acknowledges "that Basarwa were not forced but persuaded to relocate ... and given the fact that it was difficult for Government to maintain the limited facilities in the Game Reserve, Government found it prudent to terminate such services". Cf. the Special Rapporteur's report to the Commission on Human Rights in 2002 (E/CN.4/2002/97/Add.1, para. 13).

²⁶ Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 7, The right to adequate housing (art. 11 (1) of the Covenant): forced evictions (E/C.12/1997/4). The Committee observed that "Evictions may be carried out in connection with conflict over land rights, development and infrastructure projects, such as the construction of dams or other large-scale energy projects, with land acquisition measures associated with urban renewal, housing renovation, city beautification programmes, the clearing of land for agricultural purposes, unbridled speculation in land, or the holding of major sporting events like the Olympic Games."

²⁷ *Ibid.*

- ²⁸ Statement by Tana Uma Amee at the nineteenth session of WGIP (monograph on file).
- ²⁹ E/CN.4/Sub.2/AC.4/2002/3, op. cit., para. 60. Similar incidents were reported directly to the Special Rapporteur during his official mission to the Philippines. See (E/CN.4/2003/90/Add.3).
- ³⁰ Robert K. Hitchcock, "Decentralization, Natural Resource Management and Community-Based Conservation Institutions in Southern Africa" *Indigenous Affairs* 4/01, IWGIA, p. 39,
- ³¹ Cultural Survival Indigenous News, Headlines and Spotlights, 9 August 2002.
- ³² National Commission of Human Rights, Recommendation No. 08/2002, 30 April 2002.
- ³³ Detailed reports on these evictions appeared in the Mexican media in December 2002.
- ³⁴ For reports on Australian aborigines see The second annual report of the Aboriginal and Torres Strait Islander Social Justice Commissioner of Australia, 1994, p. 106. On the relation between uranium mining and the health of local Adivasi children in Jharkhand, India, see "The Miner's Canary: Indigenous Peoples and Sustainable Development in the Commonwealth", Commonwealth Policy Studies Unit, p.32.
- ³⁵ E/CN.4/Sub.2/2000/24, op. cit., paras. 29-30.
- ³⁶ *Ibid.*, para. 31.
- ³⁷ "The Proposed Construction of a Hydropower Scheme on the Lower Cuene River", *Indigenous Affairs* 2/98, IWGIA, p. 6. It is estimated that "the inundation of the Cuene basin at Epupa would destroy the riverine forests. It would result in loss of an annual crop of hundreds of tons of the palm nuts and would in addition bring an end to gardening in the fertile soils along the riverbank."
- ³⁸ E/CN.4/Sub.2/2000/24, op. cit., para. 31 and E/CN.4/Sub.2/2001/17, op. cit., paras. 87 and 106.
- ³⁹ The Special Rapporteur visited one such mining site and witnessed its environmental impact.
- ⁴⁰ E/CN.4/Sub.2/2001/17, op. cit., para. 39.
- ⁴¹ *Ibid.*, para. 47.
- ⁴² *Ibid.*, para. 32.
- ⁴³ *Ibid.*, paras. 35-37.
- ⁴⁴ Information provided to the Special Rapporteur by the Asociación de Desarrollo Integral del Territorio Indígena de Rey Curré.

⁴⁵ *Ley Indígena*, No. 19.253 [1993] and *Ley de Medio Ambiente* No. 19.300.

⁴⁶ Information on the Ralco project was provided by the Government of Chile in response to the Special Rapporteur's request, and by Alvaro Bello M. especially for this report. For the assessment studies and the World Bank's involvement see:

<http://new.aaanet.org/committees/cfhr/rptpehuenc.htm>; <http://www.ted-downing.com/>;
<http://bicusa.org>; www.mapuche-nation.org.

⁴⁷ Sentence T-652/98. The absence of a formal consultation process on the project is, according to the Court, a violation of the right to participation, of the right to due process, and of the principle of the multicultural character of the Colombian nation.

⁴⁸ *Acta de acuerdos entre el Gobierno Nacional, la empresa Urra S.A. y los Cabildos Mayores de Río Verde y Río Sinú, y Comunidad de Seguido. Ministerio de Medio Ambiente, Bogotá, 25 April 2000.*

⁴⁹ “*Incumplimiento de la responsabilidad del Estado frente a la desaparición forzada de Kimy Domico Pernia*”, Comisión Colombiana de Juristas, 12 June 2001.

⁵⁰ Office of the High Commissioner for Human Rights in Colombia, press release, 17 October 2002.

⁵¹ “This is the main reason for the present conflicts with the Government. The following cases can be mentioned as examples: the U'wa and the oil exploitation by Oxy; the Emberá-Katío and the construction of the Urrá hydroelectric plant; the Wayuú and coal mining; the Pijao and the construction of the dam in Saldaña; the Chamí and the logging by Smurffit; the Inga, Kofane and Siona and the oil drilling and construction of a road. Acute situations are predicted in the case of the Sikuni for the channelling of the Meta River and the African palm plantation project, as well as in the case of the Emberá and the construction of the Atrato-Truandó canal.” Response to Special Rapporteur's request for information provided by ONIC, 9 July 2002.

⁵² John R Wood, “India's Narmada River Dams: Sardar Sarovar under Siege” in *Asian Survey*, vol. XXXII, No. 10, October 1993, p. 968.

⁵³ Amrita Patwardhan et al., “Dams and Tribal People in India”, paper contributed to the World Commission on Dams, prepared for thematic review 1.2, 2000, p. 13.

⁵⁴ Wood, op. cit., p. 978.

⁵⁵ Patrick McCully, “Sardar Sarovar Project: An Overview”, May 1994, reproduced at www.narmada.org/sardar-sarovar/irnoverview940525.html.

⁵⁶ Patwardhan, op. cit., p. 11.

⁵⁷ Ibid., p. 12.

⁵⁸ See *ibid.* and McCully, *op. cit.*

⁵⁹ Patwardhan, *op. cit.*, p. 9; see in particular the section by Chaube in Patwardhan.

⁶⁰ *Ibid.*, p. 19.

⁶¹ *Ibid.*, p. 22.

⁶² *Ibid.*, pp. 7-8.

⁶³ NCA was established by the Narmada Water Disputes Tribunal to oversee the implementation of the dam. NCA is comprised of government officials from Gujarat, Maharashtra, Madhya Pradesh and Rajasthan.

⁶⁴ www.narmada.org/sardarsarovar.html.

⁶⁵ Letter dated 22 November from Joseph Schechla, Coordinator, Housing and Land Rights Network, Habitat International Coalition, to the Prime Minister of India, 22 November 2002.

⁶⁶ The information on the Sardar Sarovar project is taken from numerous documents on file at OHCHR and, among other sources, at www.narmada.org.

⁶⁷ Information on the San Roque Multipurpose Dam Project was provided in a report submitted to the Special Rapporteur by Ápit Takó, Alliance of Peasants in the Cordillera Homeland, through Tebtebba, the Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education, October 2002.

⁶⁸ World Commission on Dams (2000), *Dams and Development. A New Framework for Decision-Making. The Report of the World Commission on Dams.* (See chapter 4, "People and Large Dams-Social Performance, particularly the section on Indigenous Peoples.") Available on www.dams.org.

⁶⁹ Rio Declaration on Environment and Development, principle 22.

⁷⁰ Johannesburg Declaration on Sustainable Development, para. 25. Available at www.johannesburgsummit.org.

⁷¹ Letter "To the Presidents Summit of the Member Countries of the Plan Puebla Panama (PPP), Mérida, ^{Yucatan}, Mexico", prepared by the "Workshop Seminar: Analysis of the Indigenous Peoples of the Plan Puebla Panama", held in Belize on 5 and 6 June 2002, sponsored by the Inter-American Development Bank and the Central American Indigenous Council. See <http://www.bicusa.org/lac/PPP.htm>; www.iadb.org/ppp/.

⁷² Congreso de los Pueblos Indígenas de la Región del Istmo, Tehuantepec, Oaxaca, Mexico, 16 and 17 May 2002.

⁷³ See E/CN.4/Sub.2/AC.4/2002/3, op. cit.

⁷⁴ Ibid.

⁷⁵ World Bank, Summary of Consultations with External Stakeholders regarding the World Bank Draft Indigenous Peoples Policy (Draft OP/BP 4.10), 18 April 2002 (updated July 8, 2002) p. 2. <http://www.worldbank.org/>.

⁷⁶ Ibid., pp. 4-7.

⁷⁷ In Mexico, in recent years, organized protest managed to stop the building of a dam to generate hydroelectric power, a private golf club and an international airport, all of which would have severely altered the conditions of living of local indigenous and peasant communities.

⁷⁸ One of the many complaints heard by the Special Rapporteur during his official mission to Guatemala in September 2002 was that despite constituting the demographic majority of the country, indigenous peoples were not in fact being considered as equal partners by the dominant sectors of the society.

⁷⁹ See E/CN.4/Sub.2/AC.4/2002/3, op cit., recommendation 7.

⁸⁰ The Special Rapporteur wishes to express his gratitude to El Colegio de México, which allowed him to take time off from his academic duties to attend to the Commission's mandate. He is particularly indebted to the many indigenous organizations that provided him with information and documentation, and also to the Governments of Guatemala and the Philippines who hosted his official missions to their countries.
